مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٦٨**

الجمعة، ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوه جون	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	رواندا	السيد غاساناا
	شيلي	السيد باروس
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1431994 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والسيد أداما دييِنغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بيلاي.

السيدة بيلاي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن الأزمة في جنوب السودان. الزيارة التي قمت بها إلى البلد هذا الأسبوع، مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما دييِنغ، كشفت عن تدهور حاد في حالة حقوق الإنسان. يبدو أن الدوامة المميتة من أعمال القتل الانتقامية التي تطورت على مدى الأشهر الأربع والنصف الماضية تصل إلى مستوى من الكثافة يولد خوفا حقيقيا من كارثة فيما بين أبناء شعب جنوب السودان، ويفاقم منها احتمال حدوث مجاعة واسعة النطاق ناجمة عن الصراع.

قبل أسبوعين، وفي أعقاب الاستيلاء على بانتيو من جانب الفصيل المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، جرى تعقب وقتل مئات الأشخاص، أكثرهم من المدنيين – بمن في ذلك من لجأوا إلى أماكن العبادة والمستشفيات، على أساس أصلهم العرقي. وفي أعقاب المذبحة التي وقعت في بانتيو، وقع هجوم انتقامي في بور على الأشخاص المشردين الذين لجأوا إلى مجمع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٥٠ من النساء والرجال والأطفال. وجرح كثيرون آخرون، ومنهم اثنان من حفظة السلام.

وفي مطلع هذا الأسبوع، سافرت أنا والسيد دييِنغ إلى بور والتقينا مع العديد من الناجين، الذين وصفوا لنا الهجوم وأعربوا عن مخاوف من استهدافهم على أساس أصلهم العرقي أو على اعتبار أنهم مؤيدون لطرف أو آخر من الأطراف المتحاربة. ومن حسن الحظ، فقد حال التدخل القوي من جانب حفظة السلام الهنود دون قتل أو جرح مئات آخرين.

واضطلعت بعثة الأمم المتحدة بأداء جدير بالثناء في فتح أبوابها أمام نحو ٨٠ ٠٠٠ شخص، وهي توفر لهم الملجأ والحماية بأفضل شكل ممكن. غير أن العديد من قادة المجتمعات المحلية أبلغونا بأنهم مذعورون من وقوع المزيد من الهجمات ويودون الانتقال من مجمع الأمم المتحدة إلى أماكن آمنة. وتفيد اليونيسف بأن أكثر من ٩ ٠٠٠ طفل جرى تجنيدهم في القوات المسلحة من كلا الجانبين. واستولت القوات العسكرية على ٣٢ مدرسة ووقع أكثر من ٢٠ هجوما على العيادات والمراكز الصحية. وقتل أيضا أطفال أثناء الهجمات العشوائية التي شنها كلا الجانبين على المدنيين.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر، شهدنا أشكالا من العنف العرقي المستهدف في ملكال وعشرات من البلدات الأخرى الأصغر في أنحاء البلد، وكذلك في جوبا نفسها. إن دوامة الانتقام المتسارعة تهدد بأن المذابح التي وقعت في بانتيو وبور يمكن أن تؤجج المزيد من العنف. وانتقلت السيطرة في عواصم بعض الولايات الرئيسية عدة مرات منذ بداية الصراع، سواء

في أعقاب القتال أو بعد انسحاب الطرف الآخر، مما ترك المدنيين أكثر عرضة لخطر الهجمات.

وثمة عناصر من جميع جوانب الصراع يدعون مؤيديهم علنا إلى مطاردة الجماعات العرقية الأخرى. فبعد الاستيلاء على بانتيو في هذا الشهر، قام المتمردون بالسيطرة على محطة إذاعة محلية، وحثوا أنصارهم على الانتقام، بما في ذلك اغتصاب النساء من الطوائف الأخرى، الأمر الذي يذكّر بالأحداث السوداوية التي أدت إلى الإبادة الجماعية في رواندا. وحتى في الآونة الأخيرة جدا، ووفقا لتقارير وسائط الإعلام، أبلغ حاكم منطقة البحيرات تجمعا للشباب في نهاية الأسبوع الماضي،

”إن ما نقوم به اليوم هو العين بالعين. أنت تقرصني، أنا أقرصك أيضا – لا يوجد تسامح. إذا أقدم شخص ما على قرصك مرارا وتكرارا وأنت لا تفعل الشيء نفسه، فأنت تخلق نقطة ضعف في نفسك.“

إن تصريحات كهذه من كبار المسؤولين الحكوميين يؤجج العنف. لقد أبلغَنا الرئيس كير أنه يكره الانتقام. وأنا حثثته على الإدلاء بتصريحه علنا من أجل وقف أعمال العنف المتواصلة. ونوّه نائب الرئيس سابقا رياك مشار بالحاجة إلى حل سياسي، وقال إنه ”يكره الوضع الذي هو فيه“، وسيكون منفتحا لإجراء محادثات السلام.

وهناك مسألة ملحة هي الكارثة الإنسانية التي تلوح في الأفق. لقد بدأ موسم الأمطار، مما يعني أن موسم الزرع قطع بالفعل نصف مدته، وهذا يسبب المجاعة على نطاق واسع. السيد دينغ وأنا حثثنا قادة كلا الجانبين على وقف إطلاق النار لفترة ٣٠ يوما، بغية إفساح المجال أمام الناس للعودة إلى حقولهم من أجل زرعها قدر الإمكان. كانت ردود فعلهم مثيرة للصدمة، إذ أظهرت أنّ ذلك ليس شغلهم الشاغل.

لقد قلت أمام المجلس في الشهر الماضي، بشأن الإفلات من العقاب والمساءلة، إن شيوع ثقافة الإفلات من العقاب في جنوب السودان تغذي أعمال العنف الراهنة، وإنه من المهم تعزيز قدرات النظام القضائي المحلي دون تأخير، بغية معالجة المساءلة على نحو فعّال. وليس ثمة أمل في وقف دورات القتل الانتقامي واستعادة الشعور بالمصير المشترك في جميع أنحاء البلد إلاّ باتخاذ خطوات واضحة وحاسمة نحو المساءلة.

وخلال المهمة الموكلة إلينا، أعربنا السيد دينغ وأنا عن هذا القلق للرئيس سالفا كير وخمسة من كبار الوزراء في حكومته. وسافرنا أيضا إلى ناصر، حيث ناقشنا أعمال القتل في بانتيو مع زعيم المعارضة رياك مشار، نائب رئيس جنوب السودان السابق، لأن الهجمات شنتها قوات مرتبطة بالفصيل المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادته. وقالت الحكومة إنها تحقق في عمليات القتل الجماعي للمدنيين في جوبا، التي ارتُكبت في منتصف كانون الأول/ديسمبر، والدكتور مشار أكد لنا بالمثل أنه سيحقق في مذبحة بانتيو، مضيفا أنه سيبذل قصارى جهده لمنع قواته من مهاجمة المدنيين.

إنني أرحب بهذه الالتزامات التي تفضي إلى التحقيق. ولكن، كما قلت هذا الأسبوع لمختلف الذين حاوروني، يجب أن تكون التحقيقات مستقلة وشفافة وتتفق مع المعايير الدولية، بغية التحرك بسرعة لاتخاذ إجراءات ضد الجناة المزعومين، من أجل طمأنة السكان المدنيين المذعورين إزاء عدم استمرار تصاعد العنف العرقي.

والمؤسف أنني لست مقتنعة بحدوث ذلك. وأخشى أن يكون قادة جنوب السودان يخوضون صراعا شخصيا بحتا على السلطة، مع قلّة الالتفات إلى المعاناة المروعة التي تلحق بشعوبهم، أو دون الالتفات إليها. وقد حذّرناهم، السيد دينغ وأنا، من أنهم سيكونون حتما موضع تحقيقات دولية

بشأن مدى معرفتهم بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها مرؤوسون خاضعون لسلطتهم، وحذّرناهم من فشلهم في اتخاذ خطوات مقبولة لمنع ارتكاب هذه الجرائم.

وفي ما يتعلق بمفاوضات السلام، كان للضغط الدولي بعض التأثير على الخلاف المستحكم بين الرئيس كير والسيد مشار. ففي الأسبوع الماضي، وفي ما يعتبر كبادرة للمصالحة، أفرجت الحكومة عن أربعة سجناء كانت قد اتهمتهم بالتآمر للقيام بانقلاب. ويوم الاثنين، أعيد في أديس أبابا افتتاح محادثات السلام بين الأطراف المتقاتلة تحت رعاية كتلة شرق أفريقيا الإقليمية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. واليوم، علمت أن وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري أعلن أن الزعيمين وافقا على عقد اجتماع بينهما.

ولقد تمكنت من الاجتماع في أديس أبابا مع رئيس فريق الوساطة التابع لإيغاد، ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية، ووزير خارجية إثيوبيا. إن إيغاد تدفع باتجاه القيام على وجه السرعة بنشر قوة الحماية والردع المقترحة، التي ستوفر الحماية لأفرقة الرصد والتحقق المسؤولة عن رصد تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية التي جرى التوقيع عليه في كانون الثاني/يناير. رئيس إيغاد يرى ذلك بمثابة ”تغيير قواعد اللعبة“ على حد قوله، للحد من أعمال العنف الجارية. وعلى الرغم من الانتهاكات الفظيعة لوقف الأعمال العدائية من كلا الطرفين، لم تحقق أفرقة الرصد والتحقق في أي انتهاكات مبلّغ عنها.

وكما ذكّرني السفير خلال اجتماعنا، لقي مزيد من الناس مصرعهم بعد اتفاق وقف الأعمال العدائية عما قبله. وأدعو مجلس الأمن إلى دعم مبادرة إيغاد. وسوف يساعد نشر قوة الحماية على إنقاذ الأرواح في المدى القريب. وينبغي عدم نشر هذه القوة إلاّ إذا كانت لديها ولاية واضحة تدعم الحل السياسي للصراع.

كما التقيت أربعة من أعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق. وكانوا قد عادوا للتو من أول زيارة لهم إلى جنوب السودان، حيث التقوا أشخاصا مشردين داخليا وضحايا، تعزيزا لولايتهم التي تقضي بالاستعلام عن المساءلة والعدالة والمصالحة. إن هذه اللجنة تتطلب دعما كبيرا إذا أريد لها أن تفي بولايتها على نحو فعال، بما في ذلك أمانة مزودة بطاقم كامل من الموظفين ذوي الخبرة المطلوبة. ومكتبي على استعداد لدعم اللجنة كلما طُلب منه ذلك.

ويشعر قادة إيغاد والزعماء الإقليميون بالقدر نفسه من الغضب كبقية العالم. إنهم يرون الصراع كمواجهة بين زعيمين سعيا للسلطة السياسية والسيطرة على عائدات النفط.

وفي ما يتعلق بالإجراءات والتوصيات الدولية، وافق المجلس في كانون الأول/ديسمبر على أن عدد حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في السودان ينبغي أن يزيد من ٧ ٧٠٠ فرد إلى ١٣ ٢٠٠ فرد. ومع ذلك، البلدان المساهمة بقوات لم توفّر حتى الآن حوالى ثلثي القوات الإضافية. إن الحاجة تمس إليها. وإنني على ثقة من أن أعضاء المجلس سيبذلون قصارى جهدهم لكفالة أن تعوّل بعثة الأمم المتحدة في السودان على المجموعة الكاملة من قوات حفظ السلام، فضلا عن تخصيص الميزانية الكافية لها. إن أصغر بلد في العالم لديه تاريخ طويل من المعاناة. فشعبه يتطلع إلى المجلس كي يمارس سلطته من أجل كفالة إيجاد حل سياسي سريع لهذا الصراع البغيض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بيلاي على إحاطتها الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ديينغ.

السيد دييغ (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير أوه جون، وأعضاء المجلس الآخرين على دعوتي إلى تقديم إحاطة إعلامية في هذه الجلسة.

لقد طلب الأمين العام، السيد بان كي – مون، إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، وأنا، السفر إلى جنوب السودان هذا الأسبوع بغية متابعة الأحداث المتعلقة بالهجمات الوحشية التي وقعت ضد المدنيين في مدينة بانتيو الشمالية، بما في ذلك الهجمات التي شُنّت على أماكن العبادة والمستشفيات، وداخل قاعدة للأمم المتحدة لجأ المشردون داخليا إليها، في بور. ونحن ممتنون جدا للممثلة الخاصة للأمين العام، هيلدا جونسون، وموظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على الدعم الذي وفّروه لبعثتنا القصيرة جدا – إنما المكثفة. وسوف أقصر ملاحظاتي على العناصر ذات الصلة بولايتي.

تطورت بسرعة أعمال العنف التي اندلعت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، عقب الصراع على السلطة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة بين نائب الرئيس السابق رياك مشار والرئيس سلفا كير، وتحولت إلى عنف عرقي. ويبدو أن الهجمات الوحشية الأخيرة في بانتيو في ولاية الوحدة، وفي بور في ولاية جونقلي غيرت مسار الصراع، وإذا لم تتوقف هذه الهجمات فورا يمكن أن تزج بالبلد في دوامة عنف خطيرة قد تخرج عن نطاق السيطرة. في الحالة الراهنة، نرى عناصر يمكن أن تصنف باعتبارها من عوامل الخطر لجرائم الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الوحشية.

في بانتيو، تعرض أكثر من ٢٠٠ مدني من قبائل الدينكا لمذبحة وأصيب أكثر من ٤٠٠ آخرين، حسبما يقال على يد قوى المعارضة المتحالفة مع نائب الرئيس السابق رياك مشار. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، فصل المهاجمون المدنيين من قبائل الدينكا عن المدنيين من قبائل النوير ومن ثم أعدموا المدنيين من الدينكا وغيرهم من الذين يُنظر إليهم على أنهم يدعمون الحكومة.

في بور، اقتحمت عناصر مسلحة ورد أنها تابعة للحكومة عنوة مخيم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الذي يتخذه المشردون مأوى. وقتلوا أكثر من ٥٠ مدنيا، معظمهم من قبيلة النوير، وأصابوا نحو ١٠٠ آخرين. ويقال أن الهجوم نفذ انتقاما من استيلاء قوات المعارضة على بلدة بانتيو. وفي لقائنا مع المشردين داخليا في بور، أعربوا عن خشيتهم من تكرار الهجمات في أي وقت وناشدوا الأمم المتحدة نقلهم إلى مكان أكثر أمنا، ويفضل إلى أكوبو. وقالوا إنهم يعرفون بعض الجناة وأنهم لا يشعرون بالأمان في بور، حيث يتعرضون فيها لخطر استهدافهم لأنهم ببساطة من قبائل النوير.ودعم قائد البعثة في بور بيانات المشردين داخليا وأبلغنا أن الهجوم الأخير كان منظمة تنظيما جيدا وكان من بين المهاجمين أفراد يرتدون الزي العسكري لجيش جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان.

والسبب الآخر الذي يبعث على القلق الشديد هو ما ذكر من استخدام الإذاعة في بعض المناطق لنشر رسائل تشكل تحريضا على العنف ضد كل من يعتبر مؤيدا للحكومة. أفيد أنه في بانتيو، حرض مقاتلون متحالفون مع السيد رياك مشار السكان المدنيين على مهاجمة قبائل الدينكا، بل شجعوا أنصارهم على ارتكاب أعمال العنف الجنسي ضد النساء. ذلك أمر غير مقبول تماما.

وفي مشاوراتنا مع كبار المسؤولين الحكوميين في جوبا ومع السيد مشار، لاحظنا مع القلق أن كل جانب إما نفى شن الهجمات ضد المدنيين أو بررها على أساس أنها نفذت دفاعا عن النفس ضد مجموعة تسعى للانتقام. إذا أردنا كفالة حماية السكان المدنيين في البلد، يجب على الدولة أن تدرك بأنها تضطلع بالمسؤولية الرئيسية لحماية كل شخص في جنوب السودان، بغض النظر عن الجنسية أو العرق أو الانتماء

السياسي، وأن تولي أولوية لتلك المسؤولية. إن إلقاء اللوم على جماعة أو أخرى ببساطة أمر غير مسؤول وخطير.

وتبذل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قصارى جهدها في ظل ظروف شاقة للغاية وينبغي الإشادة بها. يجب على جميع القادة في جنوب السودان تحمل قدرا أكبر من المسؤولية بغية كفالة عدم ارتكاب الخاضعين لسلطتهم انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. يجب عليهم توجيه رسائل قوية للدعوة إلى الوحدة واحترام جميع سكان جنوب السودان واتخاذ تدابير فورية لوضع حد لأعمال العنف. ويسرني تأكيد الرئيس سلفا كير ورياك مشار إرادتهما للقيام بذلك، في اجتماعاتنا هذا الأسبوع. وآمل أن يتخذا الآن خطوات ملموسة للعمل وفقا لالتزاماتهما.

والتقارير بشأن تجانس قوات الأمن من كلا المعسكرين تبعث على القلق إذ ننظر في خطر الجرائم الوحشية. إن تصور أن أولئك الذين يدعمون رياك مشار في الغالب من قبائل النوير بينما أولئك الذين يدعمون الرئيس كير في الغالب من قبائل الدينكا قد زاد من خطر استهداف الأفراد بشكل منهجي على أساس العرق. ويتفاقم هذا الاستقطاب بتقارير عن الإقصاء والتمييز على أساس العرق. على سبيل المثال، في بور، ذكر المشردون داخليا أنهم حرموا من الحصول على الرعاية الطبية من قبل المسؤولين الحكوميين لأنهم من قبائل النوير.

وقد أسهمت ثقافة الإفلات من العقاب في جنوب السودان إلى حد كبير في الأزمة الحالية. وبينما نبحث عن السلام في تلك الدولة الفتية، يجب علينا أيضا كفالة محاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت هناك. لا يمكن أن يسود السلام بدون تحقيق العدالة. ولن تفضي ثقافة الإفلات من العقاب الحالية إلى أي شئ سوى تقويض جهودنا. تعلمنا هذا مما عانيناه من الأحداث التي وقعت في أماكن أخرى، بما في ذلك الإبادة الجماعية للتوتسي التي وقعت قبل ٢٠ عاما في رواندا. وبالنسبة للناجين من الإبادة الجماعية، نتعهد باتخاذ جميع التدابير الممكنة وما في وسعنا لحماية السكان من رواندا أخرى . ليس هناك عذر للتقاعس عن العمل.

وفي هذا الصدد، أرحب بجهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ودور لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق بشأن جنوب السودان، الذي يهدف إلى إنهاء العنف وتحقيق العدالة للضحايا. وأبلغنا الرئيس كير ورياك مشار أنهما يحققان في أي انتهاكات خطيرة ترتكبها قوات كل منهما وأن أولئك الذين تثبت مسؤوليتهم سيتم محاسبتهم. يجب مساءلتهم عن ذلك الالتزام.

في اجتماعنا مع أعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق بشأن جنوب السودان، أكدت على توقعات المجتمع الدولي بأن تكون أعمال اللجنة مستقلة وشاملة وتتمتع بالمصداقية، وشددت على أنه ينبغي التأكد من أن اللجنة لا تسعى فحسب إلى اتخاذ تدابير للمصالحة الوطنية وتضميد الجراح بل تركز على تدابير المساءلة. وطلب أعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق المساعدة التقنية من الأمم المتحدة، وتحديدا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. علينا أن نضطلع بكل ما في وسعنا لدعم أعمالهما. وأثلج صدري ما لاحظته، من مناقشاتي مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من إيمان مبعوثين الهيئة للوساطة بأن المساءلة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من أي اتفاق يتم التوصل إليه لإنهاء القتال.

وأخيرا، يجب علينا الاستمرار في متابعة الحالة في جنوب السودان عن كثب، واتخاذ أي تدابير هي الأنسب لحماية السكان من المزيد من المعاناة والحيلولة دون خروج الحالة عن السيطرة.وخطر حدوث ذلك كبير بشكل واضح، استنادا إلى عوامل الخطر التي سلطت الضوء عليها اليوم. لقد أنقذت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الأرواح البشرية بفتح أبوابها لحماية السكان في بانتيو، وبور وملكال وغيرها من الأماكن.

لكن البعثة تعاني من الضغط، ينبغي للبلدان المساهمة بقوات الإسراع في نشر قوات إضافية كجزء من زيادة قوة البعثة لتعزيز قدرتها على حماية السكان.

إذا لم تبد الأطراف بوضوح إرادتها وعزمها على إنهاء العنف والهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك التحريض على ارتكاب العنف، أعتقد أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في اتخاذ تدابير إضافية ضد الأطراف لمنع الحالة من التدهور. يجب علينا جميعا دعم الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة. يجب على السلطات الوطنية التصرف وفقا للنتائج والتوصيات الواردة في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، التي على وشك الصدور، ووفقا للتقارير الأخرى لحقوق الإنسان.

وأخيرا، لا بد من تناول الشركاء الإنمائيين لمسألة الضعف في الحوكمة. بالإضافة إلى ما يبدو من تجاهل ظروف السكان، غضت السلطات الطرف عن الفساد. وقد مثل ذلك الفساد أيضا دافعا واضحا للآخرين لحمل السلاح حتى يتمكنوا أيضا من الوصول إلى الموارد الوطنية لتحقيق مكاسب شخصية. إن أعمال العنف التي ترتكب اليوم في جنوب السودان لاتحركها دوافع الرغبة في تغيير البلد، ولكن أهداف المصلحة الشخصية المتعلقة بالحصول على ثروة النفط وموارد التنمية. يجب ألا يشارك المجتمع الدولي في هذه الخطة. لذلك يتطلب منع المزيد من أعمال العنف استجابة دولية متسقة تشمل موقفا جديدا من الشركاء الإنمائيين. وينبغي لأي قرار أن يأخذ هذا في الاعتبار.

ويجب أن نتمسك بمسؤوليتنا الجماعية المتمثلة في حماية سكان جنوب السودان من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية والتحريض على ارتكابها. يجب ألا يستخدم العرق كذريعة للتحريض على العنف أو لتشويه الصورة، والإقصاء أو مهاجمة أي مجتمع أو شريحة من السكان في جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ديينغ على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المفوضة السامية بيلاي والمستشار الخاص ديينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين تبعثان على القلق.

تنضم حكومتي إليهما وإلى الآخرين في إدانة الاستهداف الوحشي والمتعمد للمدنيين في جنوب السودان. وبدلاً من وقف الأعمال العدائية، كما تم التعهد بذلك قبل ثلاثة أشهر، اختارت الأطراف تكثيف القتال بطرق مزقت القواعد الإنسانية. في نيسان/أبريل، شنت القوات الموالية لنائب الرئيس الأسبق رياك مشار هجوما على المدنيين في بانتو وطاردتهم إلى مستشفى وكنيسة ومسجد، مما أسفر عن مصرع ما لا يقل عن ٢٠٠ شخص، ومن المرجح مقتل عدد أكثر من ذلك بكثير وتُركت جثث القتلى ملقاة في الشوارع. وفي بور، وعلى إثر التصريحات العدائية التي أطلقها كبار المسؤولين في حكومة جنوب السودان ضد الولايات المتحدة، قامت عدة مئات من الشباب المسلحين بالدخول عنوة إلى معسكر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأطلقت النار على المدنيين المشردين، في اعتداء بدوافع عرقية، وكان اعتداء جبانا وقاسيا. وتجاوز عدد القتلى في الاشتباك ١١٠ اشخاص، بمن فيهم ٤٨ من المدنيين الفارين للنجاة بحياتهم.

إن العنف المرتكب ضد المدنيين كما جرى في جوبا وملكال وواو، اقترن بالاعتداء الجنسي، وتجنيد الأطفال. كما سمعنا أيضا عن ظهور البرامج الإذاعية المشؤومة التي تغذي الكراهية العرقية والتحريض على مزيد من العنف. وكما نعلم جميعا، فإن مزيدا من القتال يعني مزيدا من قتل المدنيين

المشردين الذين يحتاجون إلى الملاذ الأمن والقوت، ويعني زيادة في تعطيل الحياة، وزيادة في إغلاق المدارس وزيادة في العبء الكبير الملقى على كاهل الجهات المانحة ووكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة التي تعاني من ضغوط شديدة.

ونتذكر مدى ما شعرنا به من فرح وبهجة قبل أقل من ثلاث سنوات، عندما حقق جنوب السودان استقلاله. وسط إطلاق الأبواق والتعبيرات الحية عن الفخر الوطني، وهتافات المواطنين وهم يرفعون علمهم الجديد وتبوء الدبلوماسيين المعينين حديثا مقاعدهم في الجمعية العامة. لقد احتفل أصدقاء جنوب السودان الذين كانوا ملمين بالعديد من التضحيات التي سبقت ذلك اليوم. وقد عاد إلى الوطن الذين كانوا في المنفى لمساعدة الدولة الفتية في الوقوف على قدميها. وقدم المجتمع الدولي الدعم الكافي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة التي تعهدت بالعمل بصورة وثيقة مع الحكومة والشعب السوداني للمساعدة في بناء هذه الدولة الجديدة. وساهم المجتمع المدني والأغلبية العظمى من مواطني جنوب السودان في العمل الجاد لتعزيز اقتصادها وبناء مجتمعات أقوى.

ولكن أي بلد بحاجة إلى القيادة الفعالة، وفي جنوب السودان، وبعد بداية واعدة، آثر القادة في الحكومة وفي المعارضة تقديم التنافسات الشخصية والشكوك على أفضل ما هو لصالح بلدهم. إن الذين يذكون نيران هذا الصراع – العديد جدا منهم هم نفس الأفراد الذين أدوا دورا كبيرا في تحقيق استقلال جنوب السودان – فضلوا الإكراه على التعاون والعنف خلال العملية الديمقراطية. والنتيجة كانت كارثية.

ومن غير المعقول أن أخفق قادة جنوب السودان في اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة السلام ووضع حد لمعاناة أبناء شعبها التي من داعٍ لها. إن استمرار هذا الإخفاق يمكن أن يدفع البلد بدرجةٍ أكبر إلى دوامة من القتل الانتقامي على أساس العرق ويعمق من الحرب الأهلية ويفضي إلى كارثة إنسانية أشد تدميرا وسوف تزداد سوءا مع بداية الأمطار الموسمية، وتلوح في الأفق احتمالات وقوع مجاعة. وللحيلولة دون وقوع ذلك، نهيب بجميع الأطراف أن تقف إلى جانب أبناء شعب جنوب السودان الذين وضعوا ثقتهم بها، وإلى جانب أعضاء المجتمع الدول الذين وقفوا معها طيلة عقود من الزمن، وأن تعد تلك الأطراف بالتشمير عن سواعدها والمساعدة في بناء بلدها الحديث العهد.

نحض قادة جنوب السودان على التوقف عن العمل العسكري، كما وعدوا بالقيام به عندما وقعوا على اتفاق وقف الأعمال العدائية. وعليهم أن يسمحوا لبعثة الأمم المتحدة بالاضطلاع بولايتها، من دون مضايقات أو تهديدات أو خوف من وقوع اعتداء، لحماية شعب جنوب السودان. ويجب عليهم احترام حقوق وكرامة جميع المواطنين، بغض النظر عن أصولهم العرقية، وأن يعملوا على التمكين من إيصال الإمدادات الإنسانية من دون قيود، والكف عن الكلام الحاض على الحرب، وعدم التحريض على العنف، وعليهم أن يدينوا علنا جميع الهجمات على المدنيين. ويجب عليهم العودة بنية حسنة إلى عملية السلام التي حدَّثتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ والتعاون مع المحققين المختصين بحقوق الإنسان والمراقبين التابعين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وحل خلافاتهم بالوسائل السلمية. ولا يمكنهم تقديم التعهدات فحسب للقيام بكل هذا، كما فعلوا من قبل. بل يجب عليهم أن يكونوا جادين في ذلك، وأن ينفذوه الآن.

تقع المسؤولية الرئيسية عن إنهاء العنف في السودان على عاتق قادة البلد، ولكن ثمة خطوات مفيدة يمكن أن يتخذها المجلس والمجتمع الدولي. في ٣ نيسان/أبريل، أصدر رئيس الولايات المتحدة أمرا تنفيذيا ينص على فرض جزاءات مستهدفة على الأفراد الذين ثبت اشتراكهم في ارتكاب الفظائع أو اتخاذ إجراءات ضارة بالسلام والاستقرار في جنوب

السودان. يجب على المجلس أن ينظر على وجه السرعة في ما إذا كان عليه أن يفرض جزاءات متوازية مستهدفة يقررها مجلس الأمن، بغية ردع الهجمات الشنيعة على المدنيين كالنوع الذي رأيناه في بور وبانتيو في الشهر الماضي. وبالطبع لن نتخلى ابدا عن الدبلوماسية.

في وقت سابق من هذا اليوم كان وزير الخارجية جون كيري في جوبا، حيث أكد مجددا للرئيس كير تقديم كل دعم المجتمع الدولي لشعب جنوب السودان. ورفضنا تأييد قادة البلاد إذا ما استمروا في اتباع مسار العنف والتدمير بدلاً من أن التفاوض والتعاون. وقد قال الرئيس كير أنه سيتم تنفيذ وقف الأعمال القتالية فورا، وسوف يجتمع مباشرة مع نائب الرئيس الأسبق رياك مشار. لقد سمعنا الكثير من الوعود من القادة السودانيين في الجنوب من دون متابعة لها. ومن أجل أبناء شعب جنوب السودان الذين يعانون جراء هذه الأزمة المروعة، نأمل أن يكون هذا الوقت مختلفا. ونحث الرئيس كير ورياك مشار على الاتفاق بسرعة على موعد لإجراء محادثات وجها لوجه.

إن هذه الجلسة جلسة طارئة، وينبغي أن يعتبرها الطرفان كذلك. كل يوم يزداد الاستقطاب العرقي والعنف سوءا. وأشدد على أن الولايات المتحدة تؤيد بقوة العمل الحاسم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فضلا عن وكالات الإغاثة التي تبذل قصارى جهدها في ظروف صعبة لتلبية احتياجات الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع يرثى لها. أود أن أذكر بأن حكومة جنوب السودان ملتزمة أمام المجتمع الدولي بمنع وقوع هجمات على الأمم المتحدة وعلى تلك الوكالات. وهذا يعني، أن علي أكرر مرة أخرى، بأنه يتعين على الحكومة نفسها أن تكف عن تخويف بعثة الأمم المتحدة وموظفيها ومضايقتهم والافتراء عليهم.

في الأيام المقبلة ستشارك حكومتي في تعميم مشروع قرار سيستعرض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بحيث يركز بصورة كاملة على حماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان والتحقيق، وإيصال المواد الغذائية وغيرها من الإمدادات الطارئة. وبما أن البعثة تؤدي دوراً رئيسيا، ينبغي للمجلس أن يتناول مشروع القرار بالإلحاحية التي تقتضيها هذه الأزمة.

إن الذين اختاروا سلك الطريق المحفوف بزيادة العنف والكراهية مُنِحوا مهلة إشعار منصفة. لا أحد لديه رخصة بمهاجمة حفظه السلام التابعين للأمم المتحدة، والمراقبين الدوليين أو المدنيين غير المقاتلين من أي جنسية كانت أو على أساس الانتماء العرقي. وما من أحد لديه الحق في استهداف الآخرين بسبب أصولهم العرقية، أو التحريض على العنف أو اختراق جدران الحماية لأي قاعدة للأمم المتحدة. إن الذين يتجاهلون هذا التحذير ينبغي أن يعرفوا بصورة لا ريب فيها أن المجتمع الدولي سوف يفعل كل ما في وسعه لمحاسبة أولئك الأشخاص. ويجب وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب.

زملائي، من الضروري أن نظل مصممين ومتحدين في الضغط على الحكومة وكبار الشخصيات المعارضة في جنوب السودان لعكس مسار النهج الخطير الذي يتبعونه وأن يعملوا حقا على السعي لإحلال السلام. في الشهر الماضي، توقف العالم للحظة لتذكر الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا قبل ٢٠ عاماً. وحضر الرئيس كير هذا الحفل إجلالا لهذه المناسبة. والآن هناك واجب على الرئيس كير، ونائب الرئيس الأسبق مشار، والقادة المتمردين الآخرين تجاه أنفسهم ومواطنيهم بانتشال بلدهم من الهاوية. لم يفت الوقت بعد، ولكن النافذة توشك على الإغلاق.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الإحاطة الإعلامية الهامة في جلسة عامة. كما أود أن أشكر المفوضة السامية، بيلاي؛ وأشكر المستشار الخاص، ديينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين الصريحتين والباعثتين على القلق الشديد. لقد

كانت زيارتهما خطوة أساسية، ومن الجوهري أن يكفل المجلس نفسه بأن يقدما تقريرا إلينا فورا.

إن الأحداث المروعة التي وقعت في بانتيو وبور، جعلتنا جميعا نشعر بالصدمة، حيث قبل أسابيع فقط تم استهداف مئات الرجال والنساء والأطفال في عمليات اتسمت بالقتل العرقي، بينما كانوا يلتمسون ملاذا في المستشفيات والمساجد والكنائس وفي قاعدة تابعة للأمم المتحدة – كلها أماكن ينبغي عدم انتهاك حرمتها، كما أنها محمية بموجب القانون الدولي. واستخدام البث الإذاعي للتحريض على القتل العرقي والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات أمر تقشعر له الأبدان ومخيف وله صدى مدوي لفظائع جماعية ارتُكبت في أماكن أخرى. إن صور القتلى من الأطفال الجنود، وجثثهم الهامدة وهم لا يزالون يمسكون ببنادق إيه كيه -٤٧، وملقون صرعى في الشوارع شيء مروع.

لقد دان بشدة بيشوب، وزير خارجية أستراليا، والعديد من بقية قادة العالم، هذا العنف الذي يمثل حجمه وكثافته فصلاً جديداً قاتما من صراع وحشي أودى بالفعل بحياة الآلاف من المدنيين وتشريد أكثر من مليون شخص. وما لم يتم كسر طوق هذه الدوامة، فلا محالة من وقوع المزيد من الأعمال الوحشية. ورسالتنا لجميع الأطراف في هذا الصراع بسيطة ومفادها أنه لا يمكن حله عسكريا.

يجب على الرئيس سالفا كير والسيد رياك مشار التمسك بمسؤوليتهما عن حماية المدنيين، بغض النظر عن العرق أو الانتماء السياسي.

ويجب أن يلتزما وأن يلزما القوات التابعة لهما فورا بوقف إطلاق النار وأن يشاركا بإخلاص في عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونشيد بالهيئة الحكومية الدولية وإثيوبيا على قيادتهما وعلى الدور القيم الذي تواصلان القيام به بوصفهما شرياكتين من أجل إرساء السلام والاستقرار في المنطقة.

ونرحب بقرب إصدار بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتقريرها المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. ولا يتوهمن أي طرف من أطراف الصراع أننا لا نتوقع منه تقديم معلومات تفصيلية عن المساءلة الكاملة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ووفقا لمبدأ مسؤولية القيادة، سيخضع القادة للمساءلة عن أفعال مرؤوسيهم. والإفلات من العقاب لا يمكن أن يستمر، ولا يمكن السماح بمنح عفو شامل. فإرث انعدام المساءلة من بين أسباب إطالة أمد الصراع.

ونرحب بلجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي ونعرب عن دعمنا المستمر للرئيس أوباسانجو وفريقه. وسيظل الخيار متاحا أمام المجلس للنظر في إحالة الوضع في جنوب السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية بمجرد أن تتاح لنا الفرصة للنظر في توصيات اللجنة.

وواجبنا في المجلس الآن يتمثل في المساعدة على إبعاد البلد عن حافة الهاوية، فيما نواجه انتهاكات جسيمة ومستمرة لحقوق الإنسان وتحديات خطيرة تتعلق بالحماية وأزمة إنسانية تزداد تدهورا. والحالة تستدعي بوضوح تطبيق مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية. ونشيد بتحرك البعثة سريعا لإنشاء مواقع للحماية في المراحل الأولى من الصراع، الأمر الذي أنقذ عددا لا يحصى من الأرواح. وهذه هي علة وجود الأمم المتحدة. والتزام الأمم المتحدة والممثلة الخاصة للأمين العام جونسون بحماية المدنيين برهان على الاهتمام والعزم على مساعدة شعب جنوب السودان. ويجب على حكومة جنوب السودان أن تعلن الآن وبصورة لا لبس فيها دعمها للبعثة وأن تتعاون معها بصورة كاملة وجدية.

ويجب علينا أن نتحرك سريعا لإعادة صياغة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحديد أولويات أوضح وأكثر تركيزا للبعثة، تكون حماية المدنيين في صلبها. والولاية الجديدة ينبغي أن تؤكد من جديد على حياد ونزاهة البعثة وأن تجمد معظم مهام بناء الدولة حتى يتوقف القتال ويتم إيجاد سبيل نحو إرساء السلام الحقيقي. ويجب علينا العمل مع شركائنا في حفظ السلام – المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة – لنشر العدد اللازم من حفظة السلام بصورة أسرع كثيرا ويجب أن نزودهم بالولاية والأدوات والقدرة على التنقل التي يحتاجون إليها لحماية المدنيين على نحو ملائم.

والخطوة التالية البالغة الأهمية هي توسيع نطاق الانتشار الأمني خارج مخيمات المشردين داخليا لحماية المزيد من المدنيين المعرضين لخطر كبير. ونحن نؤيد اقتراح نشر قوة حماية تابعة للهيئة الحكومية الدولية للسماح لمراقبي الهيئة بأداء مهمتهم. وبينما يلوح شبح المجاعة في الأفق، يجب ألا ندخر وسعا من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية ليتسنى وصول المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح إلى الأشخاص الأشد احتياجا. وأي إجراء لمنع هذا الوصول أو تأخيره أو عرقلته أمر غير مقبول. وقد قدم بلدي ما يزيد على ١٠ ملايين دولار في صورة معونات طارئة حتى الآن منذ بداية الأزمة. ونشجع الدول الأعضاء على التبرع بسخاء للنداءات الإنسانية الخاصة بجنوب السودان.

وكما يُظهر القتال الدائر في ولايتي أعالي النيل والوحدة الغنيتين بالنفط، فإن التنافس على الموارد الطبيعية وعائداتها من العوامل الهامة الأخرى المحركة لهذا الصراع. وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وتوفرها بسهولة يؤججان القتال أكثر.

ولدى المجلس، إلى جانب حفظ السلام، أدوات يمكنه استخدامها للتخفيف من حدة الصراع وتوفير قدر من الحماية لشعب جنوب السودان. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي ينظر المجلس في فرض حظر على الأسلحة. وتؤيد أستراليا أيضا تطبيق جزاءات مالية وجزاءات لمنع السفر بحق المحرضين على العنف ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان. ولا بد أن يدفع أولئك الذين يقفون عقبة في طريق السلام ثمن أفعالهم. والجزاءات المحددة الهدف تشكل أداة لكبح جماح الأطراف وإعادتها إلى الحوار.

وختاما، فإن حدة معاناة شعب جنوب السودان تزداد على نحو مطرد فيما يشتبك قادة جنوب السودان في صراع مرير ودموي على السلطة، سعيا إلى تحقيق مصالحهم الذاتية الضيقة. وهذه خيانة لا تُغتفر لأحدث دولة في العالم. ويجب أن نلبي النداء الواضح تماما إلى العمل الذي استمعنا إليه اليوم وأن نُسرع استجابة المجلس.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أنا أيضا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بيلاي ووكيل الأمين العام ومستشاره الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية دييغ على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تابعت نيجيريا باهتمام شديد الزيارة التي قامت بها المفوضة السامية بيلاي والمستشار الخاص دييغ إلى جنوب السودان. ونرحب بتواصل الأمم المتحدة مع حكومة جنوب السودان، وكذلك مع المعارضة. لقد تدهور الوضع الذي بدأ في صورة نزاع سياسي حزبي في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وهو نزاع كان بالإمكان، بل كان ينبغي، حله عن طريق الحوار، ليصل إلى مرحلة أصبح معها مستقبل جنوب السودان ذاته معرضا للخطر بشدة الآن.

وبعد أربعة أشهر من الصراع، نرى الآن أحداثا تحمل جميع سمات جرائم الفظائع الجماعية. ونيجيريا تدين بقوة تلك الجرائم. وقد وصفت المفوضة السامية بيلاي الحالة في جنوب السودان عن حق بأنها

”مزيج قاتل من تبادل الاتهامات والخطاب الذي يحض على الكراهية وأعمال القتل الانتقامية، والذي تطور بلا هوادة على مدى الأربعة أشهر ونصف الشهر الماضية، وهو يصل الآن إلى نقطة الغليان“.

والحالة تبدو مماثلة بشكل خطير لتلك التي سبقت الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا، التي وقعت قبل ٢٠ عاما. وقد قال العالم بشكل جماعي ”لن يتكرر هذا أبدا“ ردا على الإبادة الجماعية. وآن الأوان لكي نلتزم بشدة بذلك التعهد الرسمي.

وبوصفنا الهيئة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين، نرى أن من الضروري أن يتخذ المجلس إجراءات ردع قوية من أجل وضع حد لذبح المدنيين الأبرياء على أساس العرق أو الدين أو أي اعتبار آخر. وندعو إلى اعتقال ومقاضاة مرتكبي أعمال القتل الجماعي في كل من بانتيو وبور، وذلك للحد من الإفلات من العقاب.

وعلى صعيد آخر، نرحب باستئناف الحكومة والمعارضة لمحادثات السلام في هذا الأسبوع ونشيد بدور الوساطة الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في هذا الصدد. ونؤكد من جديد موقف نيجيريا القائل بأنه لا يمكن إيجاد حل عسكري للصراع. ونحث طرفي الصراع على اعتماد الحوار بوصفه السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار بصورة مستدامة في جنوب السودان.

وبعد أن قُتل الآلاف وتشرد الملايين، فإن إنهاء الصراع في جنوب السودان أمر ملح للغاية. ولا يمكن لملايين المشردين في جنوب السودان الانتظار بينما الساسة يرتجفون – كفانا إراقة دماء وكفانا معاناة. لقد حان وقت إحلال السلام ويجب على المجلس، فضلا عن المجتمع الدولي، الاستمرار في اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لدعم جنوب السودان في هذا الصدد.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أنا أيضا أن أشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بيلاي والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية ديينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الصراع الدموي الذي تسبب فيه النزاع السياسي في جنوب السودان مستمر منذ قرابة خمسة أشهر وقد أدى إلى خسائر بشرية هائلة بين المدنيين وإلى حدوث زيادة حادة في أعداد المشردين داخليا. والحالة الأمنية والإنسانية خطيرة. وتشعر الصين بقلق عميق إزاء هذا الوضع. ونحث طرفي الصراع في جنوب السودان على التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإنهاء العنف فورا من أجل التنفيذ الفعال لاتفاق وقف الأعمال العدائية وتسوية خلافاتهما عن طريق الحوار.

والصين تدعم جهود الوساطة السياسية التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتحث كلا طرفي الصراع في جنوب السودان على التعاون في جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة وتسوية الخلافات بينهما في إطار المفاوضات. ونرحب باستئناف المحادثات مؤخرا بين الطرفين تحت رعاية الهيئة ونناشد المجتمع الدولي أن ينسق مع جهود الوساطة التي تقودها الهيئة وأن يقدم الدعم لتسريع نشر فريق مراقبي وقف إطلاق النار التابع للهيئة وأن يستغل تأثيره البناء باستخدام قنواته الخاصة للدفع قدما بالمحادثات السياسية.

والصين تدين بشدة الهجمات العنيفة التي استهدفت المدنيين ومجمع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوات حفظ السلام في جنوب السودان.

إن الصين تحث طرفي النزاع على حماية أمن المدنيين وسلامتهم، بمن فيهم الأجانب وحفظة السلام، والتحقيق في الحادث. ونرحب بإيفاد لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي، لتجري تحقيقات ميدانية.

وتتابع الصين الحالة الإنسانية في جنوب السودان عن كثب، وتتعاون بشكل كامل مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وحكومة جنوب السودانعلى الشروع في بناء مخيم

مؤقت للمشردين داخليا في جوبا في أقرب وقت ممكن. وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعداته التي يقدمها إلى جنوب السودان، وإلى احترام التزامه بمساعدة شعب السودان على تجاوز الأزمة.

عملت الصين منذ اندلاع الأزمة بجد وأسهمت بصورة بناءة من خلال مختلف الوسائل، في تعزيز جهود ومحادثات السلام. وبذل الممثل الخاص للحكومة الصينية المعني بالشؤون الأفريقية مرارا، جهود وساطة بين طرفي النزاع وبلدان المنطقة. وقد قررت الصين تقديم دعم مالي لآليات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وسنواصل تقديم مساعدات إنسانية إلى جنوب السودان في حدود قدراتنا.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافانيثيم بيلاي، والمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما ديينغ، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على مبادرته المتعلقة بإيفاد بعثة رفيعة المستوى إلى جنوب السودان، لزيادة توضيح الهجمات الأخيرة على المدنيين التي شهدها البلد، للمجلس.

إن تشاد تعرب مجددا عن قلقها إزاء العنف الواسع النطاق الذي ارتكب في بانتيو وبور، وأدى إلى سقوط مئات القتلى وجرح عدد أكبر من الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال. إننا ندين بشدة الاستهداف المنظم للمدنيين بسبب أصولهم العرقية، واستخدام البث الإذاعي للتحريض على الكراهية والعنف الجنسي، ناهيك عن الاضطهاد في الأماكن التي ينبغي أن تكون آمنة، بما في ذلك المساجد والكنائس والمستشفيات.

يسعى الطرفان إلى حل عسكري في الميدان بدلا من التوصل إلى حل عن طريق التفاوض، الذي تبدو احتمالات تحقيقه أضعف من أي وقت مضى، على الرغم من جهود الوساطة، خاصة تلك المبذولة تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لإحياء المفاوضات. وفي هذا الصدد، ندعو بشكل عاجل المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على الطرفين لوقف العنف المرتكب ضد المدنيين فورا، والمواقع التي تحميها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والالتزام بعملية سلام شاملة. إننا نكرر دعمنا التام لقوات حفظ السلام التابعة للبعثة، التي تعمل في ظروف صعبة للغاية لحماية المدنيين في جنوب السودان.

وإننا نرحب بالقرار الذي اتخذته البلدان المجاورة، وبلدان المنطقة لإرسال قوات للمساعدة فيما يخص حماية المدنيين، التي تشكل أولوية لولاية البعثة. ونرحب بإطلاق سراح أربعة سجناء سياسيين، ونأمل أن يكون لذلك تأثير إيجابي على محادثات السلام. وندين جميع الهجمات التي تطال المدنيين ومرافق الأمم المتحدة، وندعو الطرفين المعنيين إلى الكف فورا عن أعمال ترهيب البعثة ومضايقتها، من أجل السماح لها بتنفيذ ولايتها بالكامل. كما نرحب بالتقييم الذي أجراه مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن الأحداث الأخيرة، وننتظر بفارغ الصبر تقريره. ونأمل أن تتمكن البعثة الأولى التي تجريها حاليا لجنة التحقيق التابعة للمفوضية الأفريقية، من إلقاء المزيد من الضوء على تلك الهجمات بحيث يقدم مرتكبو الأفعال الشنيعة إلى العدالة.

إننا ندعو مرة أخرى كلا الطرفين المعنيين إلى اختيار طريق الحوار والمصالحة الوطنية، لما فيه مصلحة شعب جنوب السودان.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للسيدة بيلاي والسيد ديينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين بخصوص نتائج زيارتهما إلى جنوب السودان الذي مزقته الحرب. ونتشاطر قلقهما العميق إزاء الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني الدولي، التي يرتكبها كلا طرفي النزاع، بما في ذلك قتل المدنيين بوحشية على أسس

عرقية. وهذا أمر مثير للقلق لا سيما في ضوء الطابع المتنوع لمجتمع جنوب السودان الشاب. ومن بين الأمثلة الأكثر وضوحا للاشتباكات بين هذين المعسكرين، الجرائم التي ارتكبت في بانتيو وبور، والتي يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب.

إننا نأمل أن تدفع الزيارة التي قامت بها السيدة بيلاي والسيد دييغ الطرفين إلى التنفيذ العملي لنواياهما المعلنة، لمنع وقوع مثل هذه الجرائم في المستقبل وتقديم جميع المسؤولين إلى العدالة. ونحن على ثقة بأن التقرير الذي ستقدمه البعثة خلال الأسبوع القادم عن حالة حقوق الإنسان، سيكون موضوعيا، وسيسهم إسهاما حقيقيا في مواجهة التحديات المتعلقة بكشف الحقيقة، ومحاربة ثقافة الإفلات من العقاب المتجذرة السائدة في البلد.

ونرحب بأنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، التي ينبغي أن تكمل بفعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال، بما في ذلك من خلال وضع توصيات لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، وتعزيز عملية المصالحة الوطنية. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء التقارير التي تشير إلى وقوع كارثة إنسانية وشيكة في جنوب السودان. ويتجاوز عدد الأشخاص الذين تشردوا بسبب أعمال العنف الآن ١,٢ مليون شخص. ويحتاج ٥ ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية، والعدد يتزايد بسرعة. ويلوح بقوة خطر حقيقي لمجاعة واسعة النطاق.

ونتفق بأن الطريق نحو معالجة حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية الجسيمتين، يكمن في التوصل إلى تسوية سياسية للتراع المسلح. ويجب على قائدي كلا الطرفين المتحاربين أن يضعا أخيرا جانبا طموحاتهما، ويشرعا في البحث عن حل للأزمة، من خلال الوسائل السلمية عن طريق تنفيذ اتفاق ٢٣ كانون الثاني/يناير. ونرحب بقوة بالجهود الكبيرة التي بذلها الشركاء الدوليون، وخاصة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، سعيا إلى التوصل إلى حل تفاوضي ووقف إطلاق النار. ويتعين على المجتمع الدولي، ممثلا في جملة أمور من قبل المجلس، دعم هذه الجهود على النحو الواجب، وفي الوقت المناسب.

فيما يتعلق بالدعوات الأخيرة والمتزايدة لاعتماد مجلس الأمن جزاءات محددة الأهداف يفرضها على ما يسمى مخربي عملية السلام في جنوب السودان، فإن تلك مشكلة ينبغي معالجتها بحذر كبير. وهذا الموضوع بحاجة إلى أن تجري بلورته بشكل كامل، مع الأخذ بعين الاعتبار كلا من العوامل الداخلية والإقليمية. وتظهر تجربتنا الجماعية الواسعة، بأن الجزاءات ليست بالحل السحري، وأنها لم تكن أداة فعالة أبدا لتحقيق تسويات سياسية للتراعات. لكن ما يمكنها القيام به، هو تقويض روح التعاون. وعلاوة على ذلك، من المهم حشد آراء الأطراف الفاعلة الإقليمية الرائدة بشأن هذه المبادرة.

لقد أثارت الأحداث المأساوية التي حدثت مؤخرا مرة أخرى الشكوك في فعالية قيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ورغم ميزانية قدرها ما يناهز بليون دولار، ووحدة عسكرية كبيرة، وولاية قوية، فإنها لم تكن قادرة على ضمان حماية المدنيين بشكل كامل، حتى داخل المباني الخاصة بها، والتي بالمناسبة، ليست مصممة لاستضافة عشرات آلاف المدنيين لفترات طويلة. وينبغي توجيه استعراض الولاية المقرر، وزيادة الحد الأقصى لقوام القوة على وجه التحديد، صوب تحسين أداء أنشطتها، وتنفيذ المهام الموكلة إليها من قبل مجلس الأمن.

في الختام، يجب أن نلاحظ أن الأحداث الجارية في جنوب السودان، ليست سوى النتائج المحزنة الأخيرة للمخططات الغريبة للشركاء الرئيسيين لجوبا، الذين سعوا إلى إخفاء الحقيقة والتستر على أذنابهم.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن الوضع المزري الذي يواجهه شعب جنوب السودان. وأود أن أشكر المفوضة السامية بيلاي ووكيل الأمين العام

دييغ على زيارتهما لجنوب السودان في الوقت المناسب وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين لنا اليوم.

لقد تشرد مليون شخص، وهناك ملايين آخرين في حاجة إلى الإغاثة الإنسانية بسبب الصراع الذي تتكشف فصوله في جنوب السودان. واليوم، سمعنا عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان تقشعر لها الأبدان، والأهوال مستمرة. وشعب جنوب السودان يتحمل تكاليف فادحة، ويواجه الآن خطر المجاعة. والهجمات المستهدفة للمدنيين، بما في ذلك الهجمات الأخيرة في بانتيو على من يتواجدون في المستشفيات ودور العبادة، كما تستهدف من تضعهم الأمم المتحدة تحت حمايتها في بور، الأمر الذي يدلل على الضعف المتناهي للمدنيين في حالات النزاع.

ويقلقنا للغاية البعد العرقي الشديد الوضوح للنزاع في جنوب السودان. فمنذ ما يزيد قليلاً على الأسبوعين، أحيا المجتمع الدولي الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا. وكانت تلك الجلسة تذكرة حزينة لما يمكن أن يحدث عندما نتقاعس جماعياً عن العمل، إزاء دليل واضح على وقوع الفظائع. والدوافع العرقية وراء الهجمات المستهدفة للمدنيين في جنوب السودان ينبغي أن تكون جرس تنبيه يوقظنا جميعاً. واستخدام البث الإذاعي، على سبيل المثال، في بانتيو للتحريض على العنف بدوافع عرقية والعنف الجنسي يعود بالذاكرة إلى الأحداث المأساوية في رواندا قبل عقدين من الزمن. ويجب أن نحسن استخدام الأدوات في التصدي لتلك الممارسة، بما في ذلك استخدام الأمم المتحدة بثها الإذاعي الخاص في البلد.

في مجال حقوق الإنسان، من الواضح أن ثمة انتهاكات وتجاوزات خطيرة حدثت وما زالت تحدث مع استمرار الصراع. واستخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب وتجنيد الأطفال كمقاتلين من كلا الجانبين في النزاع، أمر يبعث على القلق بصورة خاصة. وتشير تقديرات اليونيسيف إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٩ طفل تم تجنيدهم من قبل الجانبين حتى الآن.

أشكر المفوضة السامية بيلاي ووكيل الأمين العام دييغ على نقل الشواغل الملحة للمجتمع الدولي إلى قادة الجانبين في الصراع. ونتوقع من الرئيس كير ونائب الرئيس السابق رياك مشار العمل فوراً على تبديد تلك المخاوف. ولا بد أن يتحمل جميع القادة السياسيين المسؤولية الشخصية الكاملة عن استمرار القتال ومحنة الشعب. وعليهم أن يتخذوا إجراءات فورية للحد من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، والانخراط بجدية في محادثات السلام، والتمكين من الوصول الإنساني الكامل. قلنا ذلك من قبل، ولكن لم تتخذ تلك الخطوات، والاحتياجات أضحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وإذ نتطلع إلى الأمام، نحتاج إلى التركيز على ثلاثة مجالات من النشاط.

أولاً، يجب وضع حد للإفلات من العقاب. والمساءلة والعدالة أساسيتان لتضميد الجراح وتحقيق المصالحة الوطنية. ولا بد من فتح تحقيق شامل ونزيه بشأن المزاعم بحدوث انتهاكات وتجاوزات. ويجب إخضاع المسؤولين عن ذلك للمساءلة. ونحن ندعم لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي، ونترقب نتائج تحقيقاتها. ولكن في ظل عمل جهات محلية إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في المنطقة، قد يكون من المفيد لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تحديد المسارات المتاحة المختلفة للمساءلة في جنوب السودان. وفضلاً عن ذلك، ندعو المفوضية للنظر في إجراء تحقيق شامل وتقديم تقرير عن الفظائع التي ارتكبت مؤخراً في بانتيو وبور. ونتطلع أيضا إلى مجلس حقوق الإنسان لاتخاذ الإجراءات المناسبة استجابة لحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان.

ثانياً، لا بد من زيادة الدعم السياسي لجهود الوساطة. ويجب أن ينظر المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، في استخدام كل الوسائل والأدوات المتاحة في محاولة لمنع الانزلاق المدمر إلى تكرار الفظائع الجماعية وصراع يطول أمده. والتركيز

والمسؤولية والأولويات التي نعطيها لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ليست سوى جزء من الحل. والمسؤولية النهائية تقع على عاتق أولئك الذين يقودون جهود الحرب. ويجب أن نستمر في توجيه رسائل قوية وواضحة بأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل الوضع الحالي. ونحن ندعم جهود الوساطة الحثيثة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية بحثاً عن السلام الدائم في جنوب السودان. ويجب أن تؤدي النساء والمجتمع المدني دوراً في ذلك المضمار. ولكن قد نحتاج إلى استكمال جهود الوساطة بجزاءات مستهدفة ضد من يعرقلون السلام إلى جانب تقليص الأسلحة المتاحة للمتورطين في الصراع.

ثالثاً، يجب أن تظل سلامة الملايين من المدنيين الأبرياء في جنوب السودان هدفاً أسمى. ومع استمرار القتال والأمطار الوشيكة، قد تتحول الحالة الإنسانية المزرية بالفعل إلى كارثة إنسانية. فالمجاعة قاب قوسين أو أدنى. وقد يتعرض الملايين لمعاناة لا توصف وربما يستغرق تصحيحها عقوداً. والاحتياجات ملحة وواضحة. وحري بالمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لتلبية تلك الاحتياجات. ويجب زيادة الاستجابة الإنسانية في أسرع وقت ممكن. وستضطلع الحكومة البريطانية بدورها، وقد صرفت مبلغاً إضافياً بقيمة ٦٥ مليون دولار تقريباً لصالح الاستجابة الإنسانية.

الوضع في جنوب السودان شأن ملح. وشعب جنوب السودان عانى طويلاً بما يكفي. والمجتمع الدولي لديه الأدوات اللازمة لتخفيف تلك المعاناة. علينا أن نعمل وأن نفعل ذلك بسرعة.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد جلسة الإحاطة هذه بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان. وأشكر السيدة نافي بيلاي، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والسيد أداما دينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، على إحاطتيهما الإعلاميتين بعد زيارتهما الأخيرة لجنوب السودان. وأود أيضا أن أنوه بسفير جنوب السودان، السفير دينغ.

ونحن نقدر إيفاد الأمين العام لعدد من أفرقة الأمم المتحدة إلى جنوب السودان لرصد الوضع على الأرض، كما نقدر رسائله التي لا لبس فيها إلى كل من قيادة جنوب السودان والفصيل المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٥/٣٠٨، الذي قدمته رواندا باسم المجموعة الأفريقية، للاعتراف بجمهورية جنوب السودان بوصفها الدولة العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة. وإذ اعترفنا بتلك الدولة الفتية، فقد وقف المجتمع الدولي مدفوعاً بالأمل والترقب والفخر مستعداً لمرافقة جنوب السودان في مسيرتها لبناء مؤسسات الدولة وإقامة جنوب سودان متحد لكل مواطنيها. مع ذلك، وبعد ثلاث سنوات، وفي ضوء قتل المدنيين على نطاق واسع وحالة حقوق الإنسان التي وصفها مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم وأكدتها السفيرة سامنتا باور، لا يمكن أن نتخذ موقف المتفرج. لا يمكن أن نبقى في مقاعد المتفرجين.

إنك لا يمكن أن تكافح لسنوات من أجل الاستقلال ثم تستدير وتقتل شعبك. إنه العار. لقد انقضت خمسة أشهر تقريبا منذ بداية النزاع في جنوب السودان. قتل المئات من المدنيين الأبرياء بسبب انتماءاتهم العرقية والسياسية؛ ونزح ١,٥ مليون من المدنيين. يحدث كل ذلك تحت أنظار العالم. وخلال مشاوراتنا الأخيرة بشأن جنوب السودان، التي عقدت في ٢٣ نيسان/أبريل، عرضت علينا صور مؤلمة للغاية تبين مئات الجثث مكدسة على الأرض. وبالنسبة للروانديين مثلي، تعيدنا تلك الصور ٢٠ عاماً إلى الوراء. فبعد الإبادة الجماعية

عام ١٩٩٤ ضد التوتسي، قال المجتمع الدولي ”لن يتكرر ذلك أبداً“.

الآن يمكننا القول أن عبارة ”الدروس المستفادة“، كما نعتقد لسوء الحظ، أنها قد تصبح مجرد عبارة تجميلية. مرة أخرى، أنه شيء مخزٍ حقا.

ماذا نفعل الآن حيال استمرار عمليات قتل المدنيين الأبرياء في جنوب السودان؟ ماذا نفعل إزاء الفظائع الجماعية الأخيرة التي ارتكبت ضد المدنيين في بانتيو وبور؟ أو، في هذه الحالة، ماذا نفعل الآن عندما نسمع أن محطة للبث الإذاعي تطل برأسها، بعد مرور ٢٠ عاما على محطة RTML للبث لإذاعي والتلفزيوني الشائنة في رواندا، لتحرض أعضاء إحدى المجموعات على اغتصاب نساء تنتمي إلى مجموعة أخرى من قبيل الانتقام؟ هل ندين ذلك مرة أخرى ونعتمد بيانات نعرب فيها عن الغضب؟

خلال الجلسة السابقة للمجلس (انظر S/PV.7166)، أعربت مؤخرا السفيرة جوي أوغو ممثلة نيجيريا، بوصفها رئيسة للمجلس عن أسفها لكوننا في بعض الأحيان نصبح متفرجين وندلل على عدم توحيد كلمتنا في المجلس، بسبب المصالح الوطنية. وآمل أن يبذل المجلس حيال هذه المسألة، كل ما بوسعه لوقف قتل الناس الأبرياء في جنوب السودان. ومع ذلك، نشيد بالرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفي منظمة الصحة العالمية، الذين يعملون في ظل ضغوط شديدة، على فتحهم أبواب مبنى البعثة أمام السكان المدنيين المكروبين، من أجل إنقاذ آلاف أرواح البريئة. وأذكر أن الأمين العام أثناء وجوده في كيغالي خلال الذكرين العشرين للإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي، أدلى ببيان هام وواضح جداً. وقال فيه:

”لقد أرسلت إشارة إلى ممثلي الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وقد كانت رسالتي لهم ببساطة التالية: عندما ترون الناس عرضة لمخاطر ارتكاب جرائم فظيعة ضدهم، لا تنتظروا حتى تصدر إليكم تعليمات من بعد؛ تكلموا جهارا، حتى لو كان ذلك الكلام الصريح ربما يجرح المشاعر. تصرفوا. يجب أن يكون واجبنا الرئيسي دائماً حماية الناس – أي حماية الناس المحتاجين والمكروبين.“. (SG/SM/15755)

ولكننا قطعا بحاجة إلى فعل المزيد. هناك الملايين من الناس الموجودين خارج مبنى بعثة الأمم المتحدة والذين ما برحوا بحاجة إلى حمايتنا. وبما أنه لا يمكن أيضا لمباني بعثة الأمم المتحدة استقبال السودانيين المهددين بالمخاطر، ينبغي أن نجد طريقة لوقف ما يجري هناك، دون إضاعة مزيد من الوقت.

قالت وزيرة خارجية رواندا، السيدة لويز موشيكيوابو، يوم السبت في نيروبي، ”فلنكف عن هذه الفكرة القائلة بأنه يجب أن يموت الناس عندما ننشد السلطة. فلنبعد المواطنين عن الاختلافات على السلطة“. نعتقد أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين من الفظائع الجماعية تقع على عاتق حكومة جنوب السودان. وتنتقل تلك المسؤولية لتقع على عاتق الفصيل المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

لماذا يدفع دائماً الأطفال الأبرياء والنساء والرجال الثمن عندما يتصارع السياسيون من أجل السلطة؟ لماذا؟ فلنكن واضحين. يجب أن يتحمل القادة المسؤولية عن جميع الفظائع التي يرتكبها أشخاص يخضعون لسيطرتهم. وفي الواقع، أنهم يتحملون مسؤولية القيادة. إني أحث قادة جنوب السودان على تصور مستقبل بلدهم بعد هذه الأزمة. إن ما يتوفر لديهم من خيارات وفرص اليوم لحل الأزمة قد لا يتوفر لهم في المستقبل.

إننا إذ نرحب باستئناف المفاوضات بين الطرفين في أديس أبابا هذا الأسبوع، أود أن أتطرق إلى ثلاثة عناصر رئيسية

تعتقد رواندا أنها ستؤدي إلى تحسين الحالة الراهنة في جنوب السودان، إذا ما أُعطيت أولوية.

أولاً، يجب على الأطراف العمل فورا على وقف الأعمال القتالية ووقف المضي في قتل المدنيين الأبرياء. إن ذلك سينقذ آلاف النازحين من الأزمة الإنسانية، ولا سيما خلال موسم الأمطار المقبل الذي سيزيد من تفاقم الحالة. لقد وقعت الأطراف على اتفاق وقف إطلاق النار، ولكن مع الأسف لم تتقيد بالتزاماتها. وينبغي للمجتمع الدولي هذه المرة استخدام جميع الوسائل اللازمة لإقناع الأطراف بوقف الأعمال القتالية، وبالطبع لا يمكنها القيام بذلك هي ذاتها. وينبغي أن تكفل الاحترام الكامل لاتفاق وقف الأعمال القتالية. أحض كل الأطراف على التعاون تعاونا كاملا مع آلية الرصد والتحقق التي تتولى قيادتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). من المُلح أيضا أن تعمل الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية، وفي أسرع وقت ممكن، على الكيفية التي يمكن بها دعم هذه الآلية التي تشمل نشر قوة الحماية والردع لتمكينها من الوفاء بولايتها. نتمنى على الأطراف أن تتفهم بنفس الدرجة مهمة الآلية.

ثانيا، يوجد التزام من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، بضمان مثول جميع مرتكبي الجرائم الوحشية في جنوب السودان أمام العدالة. وفي هذا الصدد، نشجع مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان على الإسراع في تحقيقاتهما لتتسنى محاسبة مرتكبي تلك الجرائم. وفي الوقت نفسه، فإن التزام الرئيس سالفا كير ونائب الرئيس الأسبق رياك مشار بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المقاتلون التابعون لكل منها، لا سيما عمليات القتل العرقي التي حدثت في جوبا في كانون الأول/ديسمبر والفظائع الأخيرة التي ارتُكِبت في بانتيو وبور، أمر مشجع جدا ويجب ترجمته إلى أعمال ملموسة.

ثالثاً، فيما يتعلق بالوساطة التي تقوم بها حاليا في أديس أبابا الهيئة الحكومية الدولية، ينبغي للأطراف تقديم المصلحة الوطنية على مصالحهم الخاصة والانخراط في حوار بناء بغية التوصل إلى حل سياسي مستدام. وفي هذا السياق، ترحب رواندا بالقرار الذي اتخذه الرئيس كير بالإفراج عن بقية المحتجزين الأربعة الذين اعتُقلوا بعد اندلاع الأزمة في كانون الأول/ديسمبر، وإسقاط التهم عنهم. ولئن كان ما أبداه مؤخرا الرئيس كير من استعداد لعقد محادثات مباشرة مع السيد رياك مشار سيفضي إلى بيئة أفضل للمفاوضات، فإن ذلك أيضا جدير بالثناء. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن المبادرة الحالية للحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الحوار بين الأطراف الذي بدأ في أديس أبابا مؤخرا، يمكن أن يكون معلما آخر نحو تحديد العيوب في العملية السياسية في جنوب السودان، ومن ثم يؤدي إلى الإصلاحات السياسية اللازمة. نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالهيئة على التزامها بالتوصل إلى حل للأزمة، ونتطلع إلى القمة المقبلة التي ستعقدها الهيئة بشأن الأزمة في جنوب السودان.

بينما نواصل حث بعثة الأمم المتحدة على ضمان زيادة توفير الحماية للمدنيين، يتعين على الأمانة العامة الإسراع في النشر الكامل للقوات الإضافية من خلال التعاون في ما بين البعثات، كما أذن بذلك القرار ٢١٣٢ (٢٠١٣). وهذا مهم لزيادة قدرة البعثة على توفير الحماية. وفي هذا الصدد، نحض جميع أصحاب المصالح، وبخاصة الجهات المانحة، على دعم البعثة في الميدان، وتوفير القدرة اللازمة لها في مجال النقل الجوي للإسراع في نشر أفراد الجيش والشرطة اللازمين. وعلاوة على ذلك، من المهم أيضا أن تعمل حكومة جنوب السودان على

تحسين علاقاتها مع بعثة الأمم المتحدة، وأن تعتبر البعثة شريكا في عملية استعادة السلام.

وفي الختام، أدعونا جميعاً إلى الاضطلاع بمسؤولياتنا لحل الأزمة في جنوب السودان. يجب على الفصيلين المتحاربين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وقف الحرب وقتلِ المدنيين، والدخولُ في حوار حقيقي. على الإيغاد وبلدان المنطقة السعي بجد لمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل للصراع، ويجب على الأمم المتحدة أن تحمي المدنيين بشكل فعال، وأن تكفل وقف الأعمال العدالية والاقتتال، وأن تكفل تقديم مرتكبي أعمال القتل في بانتيو، وبور، وغيرهما من المناطق في جنوب السودان للمساءلة عن جرائمهم.

كما أتطلع إلى مشروع القرار الذي تقترحه الولايات المتحدة والعمل معا على ذلك.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والسيد أداما ديينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية على إحاطتيهما.

لا يمكن للمجلس إلا أن يهتم لنذر الخطر التي أثارتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان. الحالة في جنوب السودان خطيرة للغاية. لم يعد القانون يحكم البلد. وتتزايد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الهجمات المتعمدة على المدنيين، والعنف الجنسي الواسع النطاق، وتجنيد الأطفال. وبدأت موجة من الأعمال الانتقامية، تؤججها الدعوات العلنية إلى العنف والبغضاء. وتزيد البرامج الإذاعية من كثافة تلك الحلقة المفرغة من خلال دعوتها إلى اغتصاب النساء من القبائل المعادية. نحن نتعامل مع انجراف خطير إلى صراع مجتمعي يستغله كلا الطرفين.

ولا تقل الحالة الإنسانية إثارة للقلق. فعدد المشردين واللاجئين آخذ في الارتفاع كل يوم. وهناك ٥ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وقد تدهورت بشكل ملحوظ على وجه الخصوص الحالةُ في مخيمات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي لا تزال تأوي ما يقرب من ٨٠ ألف من المدنيين. وسوف يؤدي موسم الأمطار إلى تفاقم الحالة، وقد بدت نذر المجاعة.

يتحمل الطرفان المسؤولية عن الحالة المأساوية وعن الانتهاكات الخطيرة التي ترتكب بحق السكان المدنيين. لقد أظهرت المذابح التي وقعت في بانتيو وبور، مرة أخرى، أن لا طرف دون الآخر يستأثر بأعمال العنف والفظائع. نحن ندعم جهود الوساطة التي تقوم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، ولكن يجب أن نعترف بأن العملية السياسية، اليوم، في حالة من الجمود. وعلى الرغم من التوقيع على وقف لإطلاق النار في ٢٣ كانون الثاني/يناير، لا يزال الطرفان يرفضان الدخول في محادثات للسلام، ولا يتصرفان إلا على أساس ما يمكنهما تحقيقه من مكاسب من حيث الأراضي، خصوصا في مناطق إنتاج النفط.

على حكومة جنوب السودان، شأنها في ذلك شأن القوات المعارضة، أن تكف عن أي تحريض على البغضاء وأن توقف الهجمات على موظفي الأمم المتحدة. استئناف المحادثات في أديس أبابا في ٢٨ نيسان/أبريل بادرة مشجعة. وندعو، كما فعلت الإيغاد، السيد سلفا كير والسيد رياك مشار للاجتماع وجها لوجه من أجل وضع حد للحلقة المفرغة من المجازر وتقرير هدنة مدتها شهر واحد، سوف تكون ضرورية حتى يتمكن مواطنون جنوب السودان من زرع حقولهم.

ومع أن السلطات هي التي تقع عليها المسؤولة الأولية عن حماية مواطنيها، فإن على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية للسكان المعرضين للخطر. ولا يمكن للمجلس أن يبقى غير مبال بالحالة في البلد. لذلك فإن

فرنسا تؤيد إجراء استعراض سريع لولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. يجب تكريس قدراتها كافة لتحسين حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وحرية الوصول إلى المساعدات الإنسانية.

وفي ظل ما نلاحظه من عدم وجود إرادة سياسية للتوصل إلى اتفاق سلام، نعتقد أيضا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في إنشاء نظام جزاءات ضد الأفراد الذين يعارضون العملية السياسية. وإجابةً عن الأسئلة المشروعة التي طرحها الاتحاد الروسي، يمكن لنظام الجزاءات ألا يذكر أي أسماء في بادئ الأمر، لكن يُستخدم كمجرد وسيلة للضغط على كلا الطرفين.

لا يمكن للإفلات من العقاب أن يظل سيد الموقف في جنوب السودان. لا بد من إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة على الفور. ويجب محاكمة الجناة وإدانتهم، بصرف النظر عن انتمائهم السياسي. يجب أن تقوم لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي بجمع الأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة. تشكل الهجمات التي وقعت جرائم حرب، لا سيما تلك التي ارتكبت ضد القواعد التابعة للأمم المتحدة. وبالنظر إلى خطورة الجرائم ونطاقها، يجب أن ننظر، في إطار الحوار مع الإيغاد والاتحاد الأفريقي، في أمر الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

السيد الحمود (الأردن): أشكركم سيدي الرئيس، وأشكر كلاً من المفوضية السامية، السيدة نافي بيلاي، والمستشار الخاص السيد أداما دينغ، على ما قدماه من معلومات قيمة في إحاطتيهما للمجلس. كما نود توجيه الشكر والتقدير لجميع العاملين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمنظمات الدولية الأخرى على جهودهم في ظل الظروف الشديدة الصعوبة التي يعيشها جنوب السودان.

كما نود أن نعرب عن القلق الشديد من تطور الأوضاع في جنوب السودان واستمرار أعمال القتل، وارتكاب انتهاكات إنسانية جسيمة من قبل طرفي النزاع، كما نشدد على أهمية الوقف الفوري لأعمال التحريض المتبادل، التي تساهم في نشر البغضاء وتعزيز الانقسامات العرقية والقبلية داخل المجتمع. كما نود التأكيد على بعض النقاط

من الواضح أنه، بعد مرور عدة أشهر، على نشوب الأزمة في جنوب السودان، وانخراط هذا المجلس الموقر بشكل كامل، والجهد الدولي الحثيث من أجل احتواء الأزمة، ووقف المعاناة الإنسانية، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأطراف الأفريقية لترجمة اتفاق وقف الأعمال العدائية إلى واقع يمكن البناء عليه، فإننا أبعد ما نكون عن الاستقرار والحوار السياسي البناء، والمصالحة الوطنية التي نرغب جميعاً بالتوصل إليها.

يرتبط حل الأزمة في جنوب السودان بشكل مباشر بالتزام طرفي الصراع بالتطبيق الكامل لالتزاماتهما وتعهداتهما التي تضمنها اتفاق وقف الأعمال العدائية. هذا الأمر يفترض توفر النية والقدرة وإلزام القيادات الميدانية على مختلف المستويات بهذا التنفيذ. إلا إنه بات من الواضح، على الرغم من الالتزامات والتي قطعتها قيادات طرفي الصراع للمجتمع الدولي خلال لقاءاتهم الثنائية، أن الوضع الميداني قد ازداد سوءاً، ما يطرح شكوكاً حول مصداقية هذه الأطراف في تعاملها مع الجهد الدولي.

أكدنا في مداخلة سابقة على أهمية تعريف المناطق الأكثر عرضة للانتهاكات، وبذل جهود وقائية لحماية المدنيين. ونود هنا أن نعيد التأكيد على ضرورة العمل الوقائي تجنباً لتكرار ما حدث مؤخراً في كل من بانتيو وبور. كما لا بد من الإشارة إلى ضرورة أن يأخذ نشر القوات الإضافية بعين الاعتبار توزيع التجمعات السكانية الأكثر عرضة للانتهاكات.

وفي النهاية، نعيد التأكيد على ضرورة تحمل حكومة جنوب السودان وقادة المعارضة لمسؤولياتهما في جلب مرتكبي الانتهاكات والجرائم للعدالة، وأن يضغط المجلس والمجتمع الدولي بهذا الخصوص، وأن ينظر المجلس في الإجراءات التي

يمكن اتخاذها لفرض العدالة الجنائية بما في ذلك إمكانية إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ونؤكد هنا على ما ذكرته السيدة بيلاي والسيد ديينغ أنه لا سلام بدون عدالة. وبالتالي لا بد من العمل على تغيير ثقافة الإفلات من العقاب في جنوب السودان، وعلى المجلس أن يعمل في هذا الاتجاه.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. وأود أن أشكر المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافانيثيم بيلاي، والمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما ديينغ، على إحاطتيهما الاعلاميتين المستفيضتين.

في الشهر الماضي تحديدا، احتفلنا بإحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا (انظر S/PV.7155). ومع اتخاذنا للقرار ٢١٥٠ (٢٠١٤)، التزمنا مجددا بمنع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الخطيرة ضد الإنسانية وبمكافحتها. وأكدنا أيضا من جديد مبدأ المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، عقب ثلاث سنوات على استقلال جنوب السودان، تفيد التقارير الواردة من هذا البلد عن ارتكاب أعمال همجية، وقيام جميع الجهات الفاعلة – قوات الحكومة، والمعارضة، والميليشيات – بارتكاب فظائع مروعة. والتحريض وعمليات القتل المستهدف، والاغتصاب، والتعذيب هي المكونات النمطية التي تؤدي إلى حالة الإبادة الجماعية. وحتى الأماكن التي يفترض أن تعتبر ملاجئ آمنة، مثل أماكن العبادة، والمستشفيات، وقواعد الأمم المتحدة، تتعرض لهجمات وحشية. والهجمات الشنيعة التي شنّت على مجمع الأمم المتحدة في بور، وأعمال ذبح المدنيين في المساجد والكنائس في بانتيو تستحق أشد الإدانة من المجلس والمجتمع الدولي بأسره.

والمثير للقلق أيضا حقيقة ما ذكرته المفوضة السامية ومفاده أنه من المرجح فقدان موسم الزرع، وأن ما يصل إلى سبعة ملايين إنسان سوف يواجهون قريبا مجاعة رهيبة، وأن الزعيمين المتناحرين ومؤيديهم يفضلون مواصلة تناحرهم الدموي بدلا من توفير شهر واحد من الهدوء كي يقوم الناس بزراعة أراضيهم، بغية إنقاذهم من رعب الموت جوعا. وبالتأكيد، من الصعب جدا مواجهة هذه الوقائع.

ونحن نلاحظ تصريح الرئيس سالفا كير في وقت سابق من هذا اليوم، وهو أنه مستعد للقاء رياك مشار وجها لوجه. لم نسمع رفضا لذلك من رياك مشار، ونفترض أنه مستعد لعقد هذا اللقاء. ومن الأهمية الحاسمة على الاطلاق أن يعلن الزعيمان نبذ جميع أعمال العنف والتنديد بها، ودعوة قواتهما وأنصارهما إلى إلقاء أسلحتهم، ووقف استهداف المدنيين، واتباع طريق الحوار والمصالحة الحقيقيين. ويجب على كل من الحكومة والمعارضة المسلحة التعاون من أجل التحقيق في الجرائم الرهيبة التي ارتكبت. ويجب إلقاء القبض على الجناة ومحاكمتهم، مع الاحترام الكامل للمعايير المعترف بها دوليا. والمساءلة أمر حتمي. وإذا لم يوضع حد للإفلات من العقاب، فسوف تستمر أعمال العنف والأعمال الوحشية.

ويجب أن يتأكد المجلس من أن تتوصل التحقيقات الحالية والمستقبلية إلى معرفة مدى علم القادة السياسيين والعسكريين بما كان يحدث، أو بما كان ينبغي لهم أن يعلموا عما يحدث، وأخفقوا في اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمعقولة لمنع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبوها بأنفسهم، أو على أيدي مرؤوسين لهم خاضعين لأمرهم وسلطتهم. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي، ونحثها على مواصلة توثيق جميع الفظائع التي ارتكبت من كلا الجانبين. ونتطلع إلى تقرير بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عن الانتهاكات والتجاوزات التي حدثت على أرض

الواقع. وكما قال بعض المتكلمين بالفعل، إن المشاركة النشطة من جانب مجلس حقوق الإنسان ضرورية أيضا.

لقد حان الوقت للزعيمين المتحاربين أن يضعا مصالح بلدهما وشعبهما فوق مصالحهما. لدينا بصيص أمل اليوم بسبب التصريح الصادر عن الرئيس كير، ونحن نحث هذين الزعيمين على الاستفادة من هذه الفرصة السانحة. وعلى الزعماء السياسيين أن يفوا بكلامهم، ويجب أن يوقفوا العنف. ولا بد لمجلس الأمن، من جانبه، أن يكفل أنه إذا لم يحدث ذلك، فسوف نستخدم كل الأدوات المتاحة لنا لإرسال رسالة واضحة وقوية مفادها أن جرائم الحرب، وجرائم العنف الجنسي، والفظائع لن يجري التسامح بها بعد الآن. إنني أدرك الاختلاف في الرأي حول استخدام الجزاءات، ولكن وفدي يعتقد أنه إذا لم يتحقق شيء من ذلك، فإن التهديد بفرض جزاءات مستهدفة أداة مفيدة يجب استعمالها وفي وقت قريب إذا كنا نريد من الأطراف المتحاربة أن تغيّر سلوكها. وينبغي للإحالة على المحكمة الجنائية الدولية أن تكون مطروحة أيضا على الطاولة.

ويجب تعزيز الردع على أرض الواقع. ونحن ننظر في مراجعة ولاية بعثة الأمم المتحدة تحقيقا لهذا الغرض. ويتعين بأقصى سرعة نشر فرقة عمل إقليمية لحماية مراقبي وقف إطلاق النار، وردع قوات الحكومة والمتمردين عن شن الهجمات. ونود أن نعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة وللممثلة الخاصة جونسون على بذل قصارى جهدهما في ظل ظروف صعبة للغاية.

ونحن نأسف للتحديات المستمرة التي تشهدها العلاقات بين حكومة جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. فيجب على الحكومة أن تتوقف عن مضايقة بعثة الأمم المتحدة وموظفيها، وأن تعلن لعامة الناس بوضوح أنها تقدّر دور بعثة الأمم المتحدة المنقذ للحياة، وأنها تلتزم التزاما تاما بالتعاون مع أفرادها وتوفير السلامة والأمن لهم، فضلا عن وقف جميع الانتهاكات لاتفاق مركز القوات. ومن غير المقبول على الاطلاق لبعثة الأمم المتحدة، التي تضطلع بعمل حيوي في ظل ظروف قاسية للغاية وخطرة على حياة أفراد حفظ السلام، بدعم من المجتمع الدولي، أن تتعرض للهجمات أو الأذى بأي شكل من الأشكال. ومع العدد المتزايد للأزمات في العالم، ثمة طلب أكبر من أي وقت مضى على قوات حفظ السلام وتمويلها. فهناك أعداد لا تحصى من ضحايا العنف في أماكن أخرى تكون سعيدة لقيام حفظة السلام هؤلاء بتوفير الحماية لهم، وأعتقد أن حكومة جنوب السودان ينبغي أن تبقي ذلك في بالها. إنهم يقومون بعمل حيوي.

وفي الختام، نحن نسمّي قادتنا ''قادة'' ليس لمجرد أننا لا نملك سوى هذه الكلمة، بل لأننا نتوقع منهم إظهار القيادة الحقيقية. وإذا أراد الرئيس سالفا كير ورياك مشار أن يُنظر إليهما في المستقبل كقائدين في بلدهما، فهذا هو الوقت لإظهار ذلك، وللارتقاء إلى مستوى القيادة، والتأكد من أن خطر تدمير الاستقلال الذي تحقق بصعوبة قبل سنوات قليلة لن يصبح حقيقة بشعة.

السيد باروس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافانيثيم بيلاي، والسيد أداما دينغ، المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونحن نقدّر تقديرا خاصا قيامهما بزيارة مشتركة إلى جنوب السودان.

لقد ذكرت شيلي أن المساءلة في مجال حقوق الإنسان يجب أن تكون أولوية لدى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونحن نشهد ما يمكن أن يكون بداية لكارثة إنسانية، وهناك دلائل قوية تدفعنا إلى الاعتقاد أن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية أخذت تتشكّل في جنوب السودان. وبينما لا شك في أن كل دولة هي مسؤولة عن حماية شعبها من الانتهاكات الواسعة النطاق والشائعة

لحقوق الإنسان، فإن المجتمع الدولي، وفقا لمفهوم المسؤولية عن الحماية المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ملزم بدعم الدول عندما لا تفي بهذه المسؤولية، أو تكون غير قادرة بوضوح على الوفاء بها.

ويجب على المجلس أن يتصرف بسرعة. فالمنع أمر ممكن، وينبغي أن نستغل جميع آليات الإنذار المبكر التي يمكنها أن تساعدنا على تجنب فقدان المزيد من الأرواح، بينما نشجع على إجراء الحوار بين الأطراف. ولا يسعنا أن نظل غير مبالين إزاء المعلومات التي وفرتها لنا السيدة بيلاي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في ٣٠ نيسان/أبريل عن مقتل الأطفال نتيجة الهجمات العشوائية على المدنيين، والكثيرون منهم مشردون داخليا؛ وعن تجنيد ما يزيد على ٠٠٠ ٩ طفل من جانب القوات المسلحة في كلا الجانبين، وهذه جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي؛ وعن الاستيلاء على ٣٢ مدرسة والهجمات التي شنتها القوات المسلحة على قرابة ٢٠ من العيادات والمراكز الصحية؛ وعن العنف الجنسي ضد الفتيات والنساء.

نحن نعتقد أن تلك الحقائق، والحقائق التي سبقتها، والتي تلقاها المجلس بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الفظائع في جنوب السودان، بما في ذلك التقارير الواردة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان منذ اندلاع الصراع في كانون الأول/ديسمبر، تكفي لبدئنا بإجراء مناقشة متعمقة بشأن فرض جزاءات محددة على الأفراد المسؤولين عن ارتكابها.

نأمل أن تتمكن لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي من تقديم تقريرها قريبا. ونثق بأن هناك تنسيقا كافيا مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من أجل كفالة عدم ضياع تلك المعلومات الأساسية والأدلة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل إجراءات المساءلة صعبة.

ونثني على شجاعة السيدة جونسون وموظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وتصميمهم على حماية المشردين داخليا والمضي قدما في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، بالرغم من أعمال العنف السائدة واستمرار شن الهجمات والتهديدات. وكما تفضلت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نعرب عن تقديرنا لموظفي حفظ السلام من الهند الذين أتاحت إجراءاتهم حماية العديد من المدنيين خلال الأزمة.

ويجب على المجلس والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تكثيف الجهود لمنع وقوع كارثة في جنوب السودان، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تدهور أصغر دولة عضو عمرا في المنظمة. ونعتقد أن الوقت قد حان ليحيل المجلس ما لديه من معلومات أساسية بشأن الحالة في جنوب السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية لنبرهن على أننا نستطيع اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة بالفعل لحماية السكان المدنيين.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر السيدة نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والسيد أداما دينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، على ما قدماه من إحاطة إعلامية بشأن مهامهما، الأمر الذي كان ضروريا واستجاب للحاجة الضرورية للتعبير عن حقيقة أنه لا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب ولن يجري ذلك.

وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أننا نجتمع في جلسة علنية، لا بسبب ما يمكننا قوله وفعله اليوم فحسب، مما يمكن أن يساعد على إنهاء الأعمال القتالية والهجمات ضد السكان المدنيين، بل يكتسي الأمر أهمية أيضا لأن الأرجنتين تعتقد، أنه بغية تحقيق المساءلة والشفافية، فإن هذه هي الطريقة التي ينبغي أن تعقد بها الجلسة، وفقا للمبادئ العامة المقررة في المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وأود أن أؤكد مجددا دعمنا للأعمال التي يقوم بها جنودنا ذو الخوذ الزرق والجهود التي يضطلعون بها في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ومما لا يقبل الشك أن تلك الأعمال مكنتنا من منع وقوع المزيد من القتلى. كما أود أن أؤكد على المسؤولية والجهود التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، بهدف وقف الأزمة وتخفيف الكثير من المعاناة.

وتشاطر الأرجنتين الإدانة بأشد العبارات للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت من طرفي النزاع في جنوب السودان خلال الأشهر الأخيرة. ونشيد بأن السيد ديينغ والسيدة بيلاي حذرا، خلال زيارتهما، قادة البلد من أن التحقيقات الجارية، أو في المستقبل، ستنظر حتما في مسؤولية الطرفين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب في البلد. كما نعتقد أنه من الضروري أنهما قاما بتذكيرهما بمسؤوليتهما عن حماية المدنيين، وضرورة وضع حد للأعمال القتالية في أقرب وقت ممكن للحيلولة دون تفاقم الحالة.

وتدعم الأرجنتين أعمال لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي، التي تعد ضرورية في حال تقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم والفظائع للعدالة. ونعتقد أيضا أنه في جميع التحقيقات الجارية – سواء التي يجريها الاتحاد الأفريقي أو البعثة أو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان – من الأهمية القصوى تحديد المسؤول على أعلى المستويات، لأن مجرد معاقبة أولئك الذين ارتكبوا الأعمال البشعة غير كاف؛ إنما من الضروري تحديد المسؤولية وصولا إلى أعلى التسلسل القيادي. وثمة حاجة إلى وضع حد للإفلات من العقاب حتى تتوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. بيد أنه من الضروري بنفس القدر التوصل إلى اتفاق سياسي.

وبشأن تلك النقطة، فإن الأخبار المشجعة من جنوب السودان شحيحة. نحيط علما بالإفراج عن ٤ محتجزين متبقيين من أصل ١١ محتجزا متهما بالقيام بانقلاب، والتقدم فيما يتعلق بلجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي وأنه لا يزال هناك أمل في أن يتفاوض الطرفان بشكل جدي بشأن وقف الأعمال القتالية كما قالا إنهما على استعداد للقيام به . لا بد من قيامهما بذلك، لأن الضحايا بادون للعيان. عليهم أن يفعلوا ذلك لأن الموت يحصد الأرواح. إن قتل المدنيين من الفتيان والفتيات والنساء وكبار السن، بسبب انتمائهم العرقي، ولون بشرتهم؛ واغتصاب النساء لتدمير كرامتهن وبغية الانتقام؛ وتجنيد الآلاف من الأطفال لقيادتهم إلى الموت بدلا من تمتعهم بحياة خالية من الخوف؛ وتدمير المستشفيات من أجل نشر الأوبئة؛ واحتلال المدارس لتشجيع الجهل؛ وتدمير بلدات بأكملها على يد أولئك الذين تلطخت أيديهم بالبترول؛ والدعوات إلى الكراهية التي تستهدف تجريد المجتمعات من الفرصة لتعلم احترام الاختلافات والمحبة للسلام – تلك الجرائم جلية لأن الموت يصرخ في بور وبانتيو وفي جميع أركان البلد. ونحن ننصت.

لهذا السبب، يجب أن نظهر أيضا قدرا عظيما من المسؤولية، لا من خلال التباكي وإدانة الأعمال الوحشية والمجاعات فحسب. وتعتقد الأرجنتين أن مجلس الأمن ينبغي أن يواصل، حسب الحالة، دعم وبذل الجهود التالية وتقييمها في أقرب وقت ممكن.

أولا، ليس لدى الأرجنتين أدنى شك في أن أهم شيء في هذا الوقت هو توفير كل الحماية اللازمة لعشرات الآلاف من الأفراد الذين لجأوا إلى البعثة و لم يجدوا الحماية. من الملح أن يتم اتخاذ قرار فيما يتعلق بطلب الأمين العام زيادة قوام قوات البعثة، ويجب من خلال الموافقة عليه التأكد من أنه يجري على نحو فعال.

ثانيا، يجب أن نقرر نوع الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة بحيث يمكن نشر القوة الإقليمية التي اتخذ رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قرارا بشأنها.

ثالثا، نأمل ألا يكون الاتزام بكفالة حصول الضحايا على العدالة والتعويض على المستوى الوطني في جنوب السودان وعدا أجوف. ونحن على ثقة أنه ليس وعدا أجوف. بيد أننا نود أيضا أن نذكر أنه حينما لا يستطيع بلد كفالة تحقيق العدالة أو لن يتمكن من ذلك، فالمحكمة الجنائية الدولية موجودة. هذه هي الآلية التي تؤيدها الأرجنتين وتدافع عنها.

رابعا، ندين مرة أخرى تصرفات حكومة جنوب السودان والقوات الموالية لها فيما يتعلق بالبعثة والمساعدات الإنسانية. وتعتقد الأرجنتين أن الأنشطة التي تضطلع بها البعثة لا بد أن تركز فحسب على المسائل المرتبطة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية. ولا نعتقد أن هناك أي مجال لتخصيص الموارد لأنواع أخرى من المهام.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد قلقنا إزاء التداعيات الاقليمية التي يمكن أن يسفر عنها الصراع، لا سيما فيما يخص وجود قوات أجنبية في البلد. كما أود أن أكرر سؤال السيدة بيلاي في المؤتمر الصحفي في ٣٠ نيسان/أبريل: ”هل يجب أن تسوء الحالة أكثر قبل أن يقرر الذين يمكن أن يضعوا حدا لهذا الصراع التدخل، وخصوصا الرئيس كير والسيد مشار ؟“

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والسيد أداما دينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، على كلماتهما المؤثرة، التي توضح كل من خطورة الحالة في جنوب السودان واستعداد الأمم المتحدة لتنفيذ مبادرة الأمين العام ”الحقوق أولا“، التي تولي الأولوية لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان بغية منع ارتكاب الفظائع الجماعية.

تدين لكسمبرغ بأشد العبارات الهجمات التي أسفرت عن مقتل مئات الضحايا من المدنيين في بانتيو وبور، من بينهم العديد من النساء والأطفال. هذه الهجمات أحدث الأمثلة على الانتهاكات الخطيرة والفظائع التي ارتُكبت ضد المدنيين، ومعظمها كان على أساس العرق، وكانت تُعزى إلى كلا الجانبين منذ أن بدأ الصراع في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وهناك اعتداءات على المدنيين يرجح بأنها أدت إلى سقوط آلاف القتلى. وأسفرت عنها تشريد أكثر من مليون شخص.

يجب أخيراً على القادة المتنازعين من أبناء جنوب السودان تولي المسؤولية ووقف المذبحة. إذ أنه من غير المقبول أن تواصل القوات الحكومية والمعارضة انتهاكها لاتفاق وقف الأعمال القتالية الذي بدأ سريانه في ٢٣ كانون الثاني/يناير، وأن ترفض بعناد الأطراف الدخول في مفاوضات سياسية. ما برحنا نؤيد تأييدا كاملا جهود الوساطة التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). نود أن نغتنم هذه الفرصة لنحض الأطراف على البدء بسرعة بتناول المسائل الموضوعية بحسن نية، ومن دون مزيد من التأخير. وبما أن الحالة الإنسانية آخذة في التدهور، فإن كل يوم ينقضي من دون الجلوس على مائدة التفاوض يزيد من خطر المجاعة الذي يتهدد شعب جنوب السودان.

ندين بشدة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي لا تزال تُرتكب مع الإفلات من العقاب في جنوب السودان. إن الصورة التي رسمتها عصر هذا اليوم السيدة بيلاي والسيد دينغ مخيفة. إن الرئيس سالفا كير، ونائب الرئيس الأسبق رياك مشار يتحملان مسؤولية كبيرة. يجب عليهما قطعا رفض جميع الهجمات على المدنيين والالتزام بمحاسبة الذين أمروا أو نفذوا الاعتداءات. فالكفاح ضد الإفلات من العقاب أولوية بالنسبة لنا. ولا بد لأولئك المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة، بمن فيهم المسؤولون الذين أمروا بارتكاب هذه الانتهاكات، أو حرضوا، أو شجعوا عليها أو غضوا النظر عنها، أن يفهموا أن المجتمع الدولي يراقب، وأن جرائمهم لن تمر من دون أن يلتفت إليها أحد، وسيساءلون عن تلك الجرائم.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقرير النهائي عن انتهاكات حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الذي سيُنشر يوم الاثنين المقبل. نرحب أيضا بإطلاق لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي برئاسة الرئيس النيجيري أولوسيغون أوباسانجو الذي ما لبث أن اضطلع بمهمتها الأولى في جنوب السودان.

إن تقرير الأمم المتحدة وأعمال التحقيق التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي مهمة، ولكن يجب علينا أن نقطع شوطا أطول. مما لا شك فيه أنه ارتُكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا السياق، نعتقد أن مكافحة الإفلات من العقاب ومنع الفظائع مستقبلا، تقتضيان من المجلس أن ينظر بجدية في إحالة تلك الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى نحو أعم، يجب أن ينظر المجلس في جميع الوسائل المتاحة له، بما في ذلك إنشاء نظام للجزاءات، وحمل الطرفين على معرفة السبب، ووقف الأعمال القتالية وتفادي تصعيد الوضع مع ما ينطوي عليه من عواقب لا تحصى. وينبغي النظر في إقرار فرض جزاءات هادفة على الذين انتهكوا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وعلى الذين انتهكوا اتفاق وقف الأعمال القتالية وأعاقوا إحراز تقدم محادثات السلام.

نرحب بالعمل الهام الذي تقوم بها البعثة لحماية المدنيين، ولا سيما حماية اللاجئين المدنيين في قواعدها، في ظل ظروف صعبة للغاية. وندين القيود التي ما زالت تواجه البعثة، والمضايقات التي يتعرض لها موظفوها والانتهاكات المستمرة لاتفاق وضع القوات. ينبغي أن يستعرض مجلس الأمن ولاية البعثة للتركيز على ثلاث أولويات: حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، ورصد حقوق الإنسان. من المهم جدا تعزيز البعثة بإدماج القوات المقترحة من الهيئة على أساس الشروط التي تم الاتفاق عليها.

تدين لكسمبرغ بأقوى العبارات تجنيد واستخدام الأطفال، وقتل وتشويه الأطفال وممارسة العنف الجنسي، والهجمات على المدارس والمستشفيات، واستخدام المدارس من قبل جميع أطراف النزاع. ونذكِّر الطرفين بأنهما وافقا بموجب اتفاق وقف الأعمال القتالية على عدم تجنيد الأطفال أو استخدامهم. تفيد أحدث الأعداد الواردة من اليونيسيف بأن أطراف النزاع قامت بتجنيد واستخدام أكثر من ٩ ٠٠٠ طفل، وهذا عمل بغيض. ونذكر بأن حكومة جنوب السودان وقعت في ١٣ مارس ٢٠١٢، خطة عمل لوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. أي انتهاك لخطة العمل هذه يعتبر انتهاكا للالتزامات التي تعهدت بها الحكومة.

بالنظر إلى حجم الانتهاكات التي ارتكبت، وعملا بقرارات مجلس الأمن المعنية بالأطفال والصراع المسلح، ينبغي تعزيز بعثة الرصد والإبلاغ بتزويدها بالمعلومات عن الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال. وينبغي رفد البعثة بموارد كافية للقيام بذلك. ونشجع أيضا اللجنة التي شكلها الاتحاد الأفريقي للتحقيق في هذه الانتهاكات والتجاوزات.

في الختام، أود أن أؤكد للسيدة بيلاي والسيد ديينغ أننا استمعنا إلى ندائهما. وسوف يتصرف المجلس بحزم للقضاء على أي تهديد يلوح في الأفق حول ارتكاب عنف أشد ينطوي على مغبة عدم السيطرة عليه. من مسؤوليتنا الجماعية العمل، بعد ٢٠ عاماً، على منع وقوع إبادة جماعية أخرى في القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أشكر المفوضة السامية نافي بيلاي والمستشار الخاص السيد أداما ديينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين. نعتقد أن جميع أعضاء المجلس يرددون صدى ندائهما العاجل من أجل الاهتمام

بالمسألة والتصرف حيالها. إن عمليات القتل المستهدفة عرقيا في جنوب السودان غير مقبولة ويجب أن تتوقف. قبل أسبوعين فقط عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا، وأكد مجددا على عدم تكرار وقوع هذه الأحداث ابدا (انظر S/PV.7155). إن استخدام البث الإذاعي للتحريض على العنف العرقي يذكرنا بالتمهيد لتلك الكارثة، ويضيف بعدا جديداً وخطيرا للأزمة. نحض الرئيس سالفا كير والسيد رياك مشار على الأعراب علانية عن معارضتهما الشديدة لشن أي هجمات على المدنيين، فضلا عن التزامهما بالسعي إلى المساءلة عما وقع من أعمال. ويجب على جميع القيادات السياسية والقبلية في جنوب السودان أن تعلن على الملأ معارضتها للعنف واتخاذ إجراءات مسؤولة وفقا لذلك. ونتطلع إلى التقرير النهائي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عن انتهاكات حقوق الإنسان.

مع بداية موسم الأمطار، نشعر بالقلق إزاء الحالة المزرية التي يشهدها أكثر من مليون نازح. إن مواقع الحماية التي توفرها البعثة للمدنيين مكتظة بالفعل، و لم يكن من المقرر لها القيام بالمهمة الهائلة المتمثلة في حماية عدد كبير من المدنيين. ينبغي وضع استراتيجية شاملة لحماية المدنيين ليتسنى تسخير قدرات البعثة لذلك على أفضل وجه. ونشجع أيضا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) على تعزيز جهود الوساطة التي تبذلها.

يهدد تكثيف المعارك في المناطق المنتجة للنفط بالبدء بتصعيد لنزاع إقليمي. ويتعين على الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية سرعة الانتهاء من طرائق تنفيذ آلية الرصد والتحقق وفقا لاتفاق وقف الأعمال القتالية. ولا يمكن عودة الوضع إلى الحالة الطبيعية إلا من بالتوصل إلى حل سياسي. يجب أن يكون المجلس مستعدا لاتخاذ تدابير إضافية لكبح المفسدين والتعجيل بعملية تحقيق الاستقرار.

الآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل جنوب السودان.

السيد دينغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن المسائل البالغة الأهمية المتعلقة ببلدنا. ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن تحت رئاسة جمهورية كوريا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أؤكد لكم دعمنا لكم وتعاوننا معكم. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم على توجيه المجلس بنجاح خلال شهر نيسان/أبريل.

استمعت أنا وأعضاء وفد بلدي باهتمام شديد إلى البيانات المؤثرة للغاية التي جرى الإدلاء بها والشواغل التي أثارتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي ومستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، خلفي وأخي الأصغر، أداما دينغ، وأعضاء مجلس الأمن. وأود أن أشكر كلا من المفوضة السامية والمستشار الخاص على زيارة بلدنا وعلى إعطاء الأزمة الحالية هذه الأولوية العالية. وأريد أن أؤكد لهما، بل ولجميع أعضاء المجلس، تقديرنا الصادق لشواغلهم العميقة والتزامهم برؤية نهاية لأعمال العنف ومشاطرتنا الحقيقية لهم في ذلك. وكما سبق أن قلت في المجلس، فإننا ولئن كنا نتألم للاستماع إلى الروايات عن الحالة المأساوية في بلدنا، فإن ردنا لن يكون دفاعيا أو بهدف الإنكار. ونحن ندرك أن الدافع وراء هذه الروايات هو مساعدة جنوب السودان في التصدي للأزمة بالتعاون مع المجتمع الدولي. وهذا هو السبب في أننا ما فتئنا نعرب عن تقديرنا الصادق لمجلس الأمن على وجه الخصوص، وللمجتمع الدولي عامة، على مشاركتهما ودعمهما المستمرين.

ولا يمكن لأي شخص يؤمن بالمثل العليا لحقوق الإنسان وبمنع الإبادة الجماعية وما يتصل بها من فظائع أن يختلف مع

النداءات والتحذيرات الصادرة عن المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية وأعضاء مجلس الأمن. وكما ذكرت مرارا، فإن شعبنا ناضل ضد التمييز والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على مدى عقود. وكان نضالنا نضالا من أجل المساواة والكرامة الإنسانية اللتين تشكلان أسس حقوق الإنسان. ويجب أن توجهنا تلك المبادئ في بناء أمتنا.

وبينما قد يكون الاتجاه نحو تحقيق المساواة الأدبية أمرا مفهوما بوصفه أسلوبا بل وحتى استراتيجية لإشراك الأطراف المعنية على أساس الاعتراف والاحترام المتبادلين، فإنه ينطوي على احتمال المساواة بين الحق والباطل بطريقة تحجب معالم الحالة على أرض الواقع. وبطبيعة الحال، لا جدال في أن الحكومة يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها دون تمييز على أساس عرقي أو أي أسس أخرى وأن تخضع للمساءلة في هذا الصدد. غير أن ذلك لا يمكن أن يبرر المساواة الأدبية والسياسية والقانونية بين حكومة منتخبة ديمقراطيا وجماعة متمردة تستخدم العنف للإطاحة بهذه الحكومة.

وقد أبلغني رئيس جنوب السودان، السيد سلفا كير، اليوم بأنه قال للمفوضة السامية لحقوق الإنسان وللمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية إنه سيتيح لهما، إن كان لديهما وقت للبقاء في البلد، إمكانية الوصول الكامل ودون معوقات لتحديد نطاق العنف بغية الخروج بفهم أعمق بخصوص الحالة وما يفعله كل طرف. وتناول الرئيس معي أيضا المناقشات البناءة التي أجراها مع وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، مشيرا إلى أنه أعرب له عن استعداده للاجتماع مع زعيم المتمردين رياك مشار من أجل وضع نهاية سريعة للحرب.

ونحن نسلم بأن الناس لا يحملون السلاح من أجل القتل والتعرض لخطر القتل دون أن يكون هناك سبب ما أو مظلمة معينة ينبغي معالجتهما. وهذا هو السبب في أن حكومة بلدنا، وبخاصة الرئيس كير، أكدت مرارا التزامها بالحوار مع المتمردين من أجل التوصل إلى نهاية سريعة للعنف وتعزيز السلام والوحدة والمصالحة الوطنية.

وبشأن المسائل المحددة التي أثارتها المفوضة السامية والمستشار الخاص في إحاطتيهما الإعلاميتين، فإن الادعاء بأن الطرفين يجندان الأطفال مثال على المساواة الأدبية التي تحجب الحقائق وعلى ضرورة تحديد مسؤولية كل طرف بدقة. فمن المعروف جيدا أن الجيش الشعبي لتحرير السودان أنهى منذ عام ٢٠٠٣ تجنيد الأطفال أو نشر الجنود الأطفال. والواقع أن هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة قد اعترفت بذلك وأشادت بجنوب السودان على هذا العمل. وعلى الرغم من أن الحرب قد حتمت في الآونة الأخيرة التجنيد في الجيش، وخاصة مع انشقاق أعداد كبيرة من الجنود وانضمامهم إلى المتمردين، فإن ذلك لم يستتبع على الإطلاق تجنيد الأطفال. وقد أبلغني عضو بارز في الحكومة مؤخرا بأن مشكلتنا عكس ذلك، أي أن لدينا جيشا يعاني من الشيخوخة. وعلى النقيض من الحكومة، من المعروف أن جيش المتمردين يجند الأطفال وينشرهم ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك ”الجيش الأبيض“.

بشأن مسألة انتهاكات حقوق الإنسان بوجه عام، فإن الرئيس كير أدانها بشكل لا لبس فيه وقد أنشأ، ردا على التطورات الأخيرة، لجنة رفيعة المستوى برئاسة رئيس القضاة السابق للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولمحاسبة أولئك الذين تثبت مسؤوليتهم. ولدى اندلاع العنف في جوبا يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ذهب الرئيس إلى حد القول إن أي شخص يستهدف أفراد قبائل النوير باسمه، فإنه يقف ضده. ورحبت الحكومة أيضا بلجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان برئاسة رئيس نيجيريا الأسبق أولوسيغون أوباسانجو، المكلفة

بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الأزمة الراهنة، وتعهدت بدعمها. وهذا يتناقض تناقضا حادا مع حالة حقوق الإنسان على جانب المتمردين، حيث أصبحت الانتهاكات الجسيمة والمذابح ذات الصبغة العرقية عنصرا بارزا في استراتيجيتهم الحربية دون أن تصدر أي إدانة لها من جانب قيادتهم إلا فيما ندر.

ومن المؤسف أن تجري المساواة بين الحادث المؤسف جدا المتمثل في هجوم شبان على مجمع الأمم المتحدة في بور والفظائع التي ارتكبها جيش المتمردين في كل من بانتيو وملكال. وكان سبب الحادث الذي وقع في بور، والذي أدانته الحكومة بشدة، أنه نما إلى علم شباب بلدة بور أن المشردين داخليا في مجمع الأمم المتحدة يحتفلون باستيلاء المتمردين على بانتيو وهم الذين كانوا قد دمروا بور مؤخرا وذبحوا سكانها. وكان الهدف من الحادث في البداية أن يكون مسيرة سلمية لتسليم رسالة احتجاج إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، يطلب مقدموها نقل المشردين داخليا من بور لأن الشباب ينظرون إليهم الآن باعتبارهم مصدرا للاستفزاز.

وخرج الاحتجاج السلمي عن نطاق السيطرة عندما أطلق حفظة السلام أعيرة نارية في الهواء لمنع الشبان من دخول المخيم، وهو الأمر الذي فسره الشباب باعتباره اعتداء عليهم مما دفعهم إلى اقتحام المخيم. وأود أن أشير إلى أن السلطات الحكومية المحلية كانت قد أبلغت بعثة الأمم المتحدة بنوايا الشباب في التظاهر وطلبت أن يعمل الجيش الشعبي لتحرير السودان والبعثة معا من أجل تهدئة الحالة. وهذا مؤشر واضح على أن الحكومة تعتبر البعثة شريكا بالغ الأهمية في جنوب السودان.

وفي بانتيو، ذبح المتمردون مئات المدنيين، بمن فيهم أشخاص كانوا قد التمسوا ملاذا أو ملجأ في الكنائس والمساجد ومرضى كانوا يتلقون الرعاية في المستشفيات، حسبما جرت الإشارة إليه في الإحاطتين الإعلاميتين اليوم. وقد أعربت حكومة بلدنا عن بالغ استيائها وإدانتها لذلك.

قبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أسلط الضوء على نقطتين أعتبرهما حاسمتين بالنسبة لاستجابة بناءة للأزمة في بلدنا.

تتمثل الأولى، في أننا نقدر كثيرا الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم عملية السلام التي تشرف عليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. ونود أن نحث على مشاركة مستمرة ومكثفة فعلا، على أعلى مستوى لتسريع الوصول مبكرا إلى نهاية لهذا العنف المدمر الذي لا معنى له.

وتتمثل الثانية في أننا ندرك جميعا أنه بعد الحرب الطويلة التي شهدها السودان، جرى إضعاف جنوب السودان، ولديه قدرة محدودة جدا على ضمان السلم والأمن والاستقرار على المستوى الداخلي. كما أن قدرته على تقديم الخدمات الاجتماعية وإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي توجد حاجة ماسة إليها واستدامتها مقيدة بشدة. كان ذلك في الواقع السبب في الدعم الطموح والمتعدد الأوجه الذي أدى إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتزيد الأزمة الراهنة من إضعاف، بل وتلاشي، القدرة المحدودة للدولة. ومن المفهوم أنه على الأمم المتحدة إعادة النظر في أولوياتها في ضوء الأزمة، ولا سيما لدعم عملية السلام، وحماية المدنيين، وتقديم المساعدات الإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

لكن جنوب السودان أيضا بحاجة الآن أكثر مما كان من قبل إلى دعم لبناء القدرات. ولن يؤدي سحب هذا الدعم، سواء بسبب نقص الموارد أو كإجراء عقابي، إلا إلى تفاقم الأزمة. إن الأمم المتحدة بحاجة إلى النظر في الحفاظ على بناء قدرات قوية، حتى لو لم يكن في إطار البعثة. وعلاوة على ذلك، ينبغي زيادة آليات بناء الثقة في مجال العمل التعاوني بين حكومة جنوب السودان والبعثة. وتظل حكومتي ملتزمة

بالعمل مع جميع الأطراف الإنسانية الفاعلة، لمساعدتنا على التخفيف من الظروف القاسية التي يعيشها شعبنا. وجنوب السودان بحاجة إلى الفهم والتعاطف والدعم، لبناء دولة يمكنها ضمان السلام والأمن والاستقرار والتنمية لمجمل شعبها.

اسمحوا لي أن أختم بياني ببعض الملاحظات النهائية بخصوص طبيعة سعينا لتحقيق السلام. على الرغم من أن بلدنا منقسم بشدة الآن، فإننا نعتقد أن ثقافتنا هي ثقافة يمكن أن تحل فيها النزاعات في نهاية المطاف عن طريق إيجاد توازن بين المساءلة والتراضي وبين التسامح والمصالحة. والسعي لتحقيق تلك القيم، هو الذي دفع الرئيس كير إلى إصدار عفو عن الميليشيات، ومعظمها من قبيلة النوير، واستيعابها في الجيش، إلى حد أنها شكلت في نهاية المطاف أغلبية القوات المسلحة. وعلى الرغم من أن معظم تلك الميليشيات إنضم الآن إلى التمرد، لا يزال الرئيس كير يعتبر تلك القيم ركائز لعمليتنا للسلام، وأعرب عن استعداده لاتخاذ أي خطوة من شأنها الإسراع في المضي قدما في اتجاه وضع حد للحرب.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم أن الرئيس كير قد أذن لي مشكورا بلقاء المعتقلين الأربعة في جوبا، والسبعة الذين أفرج عنهم ووضعوا تحت حماية حكومة كينيا. وعارض كلهم استخدام العنف للإطاحة بالحكومة، لكنهم أيدوا الحوار لمعالجة مخاوف المتمردين وجماعات المعارضة الأخرى، لإنهاء الحرب واستعادة السلام والمصالحة الوطنية. وكما ذكر الرئيس، فإن أحد الأسباب التي دفعت إلى إسقاط التهم الموجهة للمتهمين الأربعة في نهاية المطاف، هو تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

أود أن أختتم كلمتي من خلال تجديد تأكيد ثقتنا وعميق تقديرنا لتفهم الأمم المتحدة ودعمها الثابت لبلدنا، كدولة موحدة تطمح لأن تعيش في سلام مع نفسها وتعزز التنمية والرخاء لكل شعبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.